

النخبة الحاكمة الإثيوبية منذ عام 1991 بين الاستمرارية والتغير السمات والعوامل المفسرة

د. رانيا حسين خفاجة^(*)

• ملخص:

على مدى ما يقرب من ثلاثين عاماً، هيمنت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية وفي القلب منها جبهة تحرير شعب تيجراي على النظام السياسي الإثيوبي. غير أنه ومنذ وفاة رئيس الوزراء ميليس زيناوي في 2012 واجهت الجبهة الديمقراطية الثورية جملة من التحديات حتى مع الانتقال السلس للسلطة إلى ديسالين هيلاميريام. بيد أن التغيرات الحقيقية جاءت مع صعود أبي أحمد إلى سدة الحكم وتوليه منصب رئيس الوزراء في إبريل 2018.

وتسعى هذه الورقة إلى بحث جوانب التغير والاستمرار في النخبة الحاكمة الإثيوبية وذلك بالمقارنة بين مرحلتين. المرحلة الأولى والتي امتدت منذ عام 1991 وحتى نهاية 2017 واتسمت بهيمنة الجبهة الديمقراطية الإثيوبية على النظام السياسي الإثيوبي بزعامة النخبة التجيرية في جبهة تحرير شعب تيجراي. أما المرحلة الثانية فبدأت منذ تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء في إبريل 2018، والتي أشرت لبداية تزعزع هيمنة الجبهة. وبالاعتماد على بيانات النخب الوزارية والسياسية الأفريقية وكذا بيانات علاقات القوة الإثنية، سعت الورقة إلى بحث سمات النخبة الإثيوبية بين المرحلتين فيما يتعلق بهيكل وتركيب النخبة، قنوات تجنيد النخبة، التمثيل الإثني والإقليمي في النخبة الحاكمة، وأخيراً معدل دوران النخبة.

وانتهت الورقة إلى أن النخبة الحاكمة في المرحلة الأولى اتسمت بكونها نخبة مركزية، تمتاز بمعدلات بطيئة للدوران، فضلاً عن كونها نخبة حزبية لعبت فيها الجبهة الديمقراطية الثورية دوراً أساسياً كقناة من قنوات التجنيد، فضلاً عن أنها نخبة تعاني خلاً في التوازن الإثنية والإقليمي. أما المرحلة الثانية فقد شهدت اختلافاً في طبيعة تشكيل النخبة الحاكمة التي أصبحت أكثر توازناً في التمثيل الإثني والإقليمي، كما أنها اتسمت بعدلات دوران أكثر سرعة وأخيراً بكونها منفتحة أكثر على المعارضة.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا- النخبة السياسية- النخبة الحاكمة- الجبهة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية- جبهة تحرير شعب تيجراي

(*) مدرس العلوم السياسية بقسم السياسة والاقتصاد- كلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة

- **Abstract:**

For nearly thirty years, the Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF), with the Tigray People's Liberation Front (TPLF) at its core, have dominated the Ethiopian political system. However, since the death of Prime Minister Meles Zenawi in 2012, the EPRDF has faced numerous challenges to its domination even with the smooth transition of power to his successor Hailemariam Desalegn.

The real challenge, however, came with Abiy Ahmed's assumption of power in April 2018. This paper aims to examine continuity and change in the Ethiopian ruling elite by comparing the characteristics and configuration of this elite during and post-EPRDF era. Drawing on available data from African Cabinet and Political Elite Data Project (ACPED) and Ethnic Power Relations Dataset (EPR) this paper sought to examine the characteristics of the Ethiopian elite with regard to the structure and composition of the elite, channels of elite recruitment, ethnic and regional representation within the ruling elite, and finally elite circulation.

The paper concluded that there were significant changes in Ethiopian elite both during EPRDF domination and after its demise. During the EPRDF domination, Ethiopian ruling elite was closed, central, with slow elite circulation rates and finally imbalanced as far as ethnic and regional representation is concerned. During the Post-EPRDF era, the prominent status long enjoyed by the Tigranian elite came to an end. Ethiopian ruling elite, as a result, become more ethnically and regionally representative, and is characterized by high elite turnover rates.

Key Words: Ethiopia- ruling elite- political elite- EPRDF- TPLF

• مقدمة

هيمنت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية على الحياة السياسية في إثيوبيا منذ الإطاحة بنظام منجستو هيلاميريام في 1991. غير أنه ومنذ وفاة رئيس الوزراء ميليس زيناوي في 2012 واجهت الجبهة الديمقراطية جملة من التحديات، فبينما انتقلت السلطة بشكل سلس نسبياً إلى ديسالين هيلاميريام المنتمي إلى القوميات الجنوبية، إلا أن فترة توليه المنصب شهدت مجموعة من التحديات ليس أقلها تزايد حركة الاحتجاجات الشعبية في عدد من الولايات الإثيوبية مثل أروميا وأمهرة، فضلاً عن تزايد حدة التوترات بين الجماعات الاثنية وبعضها البعض. بيد أن التحول الأكبر في هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية تمثل في تولي أبي أحمد السلطة خلفاً لـديسالين هيلاميريام في إبريل 2018 وقيامه بحل الائتلاف الحاكم في 2019، وتشكيل ائتلاف حاكم جديد في إطار حزب الإزدهار. وقد حملت هذه التحولات تغيرات عميقة في طبيعة وتركيبه النخبة السياسية الإثيوبية. بل إن البعض يرى في قلب التحولات السياسية التي تشهدها إثيوبيا صراعاً داخلياً بين النخبة التجريبية - والتي طالما نُظر إليها باعتبارها النخبة المهيمنة والمسيطر عليها داخل الائتلاف الحاكم- من جانب وباقي النخب السياسية التي أرادت كسر هيمنة الأولى على الحياة السياسية في إثيوبيا.

إشكالية الدراسة

وفي هذا الإطار تنصرف هذه الورقة إلى بحث جوانب الاستمرارية والتغير في طبيعة وتركيب النخبة السياسية الحاكمة الإثيوبية بين مرحلتين **أولاهما** هي المرحلة التي هيمنت فيها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية على النظام السياسي والتي امتدت منذ عام 1991 وحتى نهاية 2017، و**ثانيهما** هي المرحلة التي بدأت بوصول أبي أحمد إلى السلطة والتي شكلت بداية النهاية لهيمنة الجبهة على النظام السياسي الإثيوبي، من خلال حل الجبهة وتشكيل حزب الإزدهار. وتتعلق الورقة من افتراض مؤداه أن فهم أي نظام سياسي بصورة عميقة إنما يحدث من خلال فهم طبيعة النخبة السياسية وما يرتبط بها من قضايا محورية مثل التجنيد السياسي لهذه النخبة، ومعدل

دورانها، وكذا العلاقة بين النخبة وانتماءاتها الإثنية والإقليمية. وانطلاقاً من هذا، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن تساؤلين رئيسيين يتعلق **أولهما** بسمات وخصائص النخبة السياسية الإثيوبية في عهد الجبهة الديمقراطية الثورية ويتصل **ثانيهما** بجوانب الاستمرار والتغير في طبيعة هذه النخبة في الفترة التي تلت نظام الجبهة وتحديداً منذ صعود أبي أحمد إلى سدة الحكم في ابريل 2018 والذي جاء بالأساس نتيجة لتفاهات بين النخب المُشكَّلة للإئتلاف الحاكم من غير إثنية تيجراي. وفي معرض الإجابة عن هذين التساؤلين، تطرح الورقة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة تشكيل النخبة الحاكمة الإثيوبية؟
- كيف تتعكس الانتماءات الإثنية والإقليمية على النخبة الحاكمة الإثيوبية؟
- ما هي أبرز قنوات التجنيد السياسي للنخبة الحاكمة؟
- ما هي طبيعة معدل دوران النخبة الحاكمة الإثيوبية؟
- ما هي العوامل المفسرة لسمات النخبة الحاكمة الإثيوبية؟

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور أساسية، يتناول **المحور الأول** مدخلاً نظرياً لاقتراب النخبة وأبرز مقولاته وقضاياها النظرية فضلاً عن الإطار التحليلي المتعلق بالبيانات التي تستند إليها الورقة. بينما يركز **المحور الثاني** على أبرز سمات النخبة الإثيوبية خلال فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية وهي الفترة التي امتدت منذ 1991 وحتى نهاية 2017 والعوامل المفسرة لتلك السمات والمتجذرة في بنية النظام السياسي الإثيوبي. أما **المحور الثالث** والأخير فيتناول سمات النخبة السياسية الإثيوبية في عهد رئيس الوزراء أبي أحمد في ظل المتغيرات التي شهدتها إثيوبيا مع صعوده إلى سدة الحكم وتأسيسه لحزب الإزدهار على أنقاض الجبهة الديمقراطية الثورية.

أهمية الدراسة

وتكتسب هذه الورقة أهميتها من كونها اسهاماً في أدبيات النخبة السياسية الأفريقية وهي المساحة التي لم تحظ باهتمام كاف من دارسي النظم السياسية الإفريقية، كما



تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الحالة الدراسية وهي النخبة السياسية الإثيوبية، والتي لم تحظ أيضاً باهتمام كبير، إذ انصرف الجانب الأكبر من الأدبيات المتعلقة بالنظام السياسي الإثيوبي إلى قضايا مثل الإثنية، والفيدرالية الإثنية، والديمقراطية الثورية، وهي قضايا وإن كانت مهمة لفهم النخبة السياسية الإثيوبية إلا أنها لا تركز عليها بشكل مفصّل.⁽¹⁾

المحور الأول: الإطار المنهجي والتحليلي

أولاً: اقتراب النخبة كمدخل للتحليل السياسي

يُعتبر اقتراب النخبة واحداً من أهم اقترابات التحليل السياسي. ويقوم هذا الاقتراب على فرضية أساسية مفادها أن أي مجتمع بغض النظر عن مستوى التطور الذي وصل إليه - سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً - لا يخلو من "أقلية تسيطر" وأغلبية "تخضع لهذه السيطرة".⁽²⁾ وتزخر أدبيات التحليل السياسي بمختلف التعريفات التي تقدم للنخبة، فهناك من يرى أن النخبة هي "مجموعة الأفراد الذين يهيمنون على عملية صنع القرار السياسي والتخطيط له". كما يراها البعض باعتبارها "مجموعة الأفراد الذين يشغلون المناصب العليا في المؤسسات الأكثر نفوذاً على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والمهنية".⁽³⁾ وأياً كان التعريف المقدم للنخبة، فإن هذا الاقتراب يقوم على جملة

(1) تجدر الإشارة إلى أن دراسات النخبة التي تركز على النخب الأفريقية تتسم بالندرة الشديدة، فقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المرجعية الأساسية لأدبيات النخبة. فيما ركزت دراسات النظم السياسية الأفريقية على قضايا مثل الإثنية، الإدماج الوطني، التحول الديمقراطي. انظر:

- Fredrik Engelstad, 'Introduction: Social and Political Elites in Modern Democracies', In Fredrik and Trygve Gulbrandsen (Ed.) **Comparative Studies of Social and Political Elites** (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, Comparative Social Research Vol. 23) pp. 1-9.

(2) د. حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000). ص ص 74-79

(3) Hennie Kotzé and Carlos García-Rivero, 'Opposition Party Support in Africa: An Elite-Mass Analysis' In **Government and Opposition**=

من المقولات أبرزها: (1) أن الظاهرة السياسية هي جزء لا يتجزأ من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع بمعنى أن فهم الظاهرة السياسية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع، (2) أن المجتمع ينقسم إلى فئتين، الأولى أقلية تمثل نسبة متناهية الصغر من حجم السكان غير أنها تتمتع بقدر كبير نسبياً من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات وهي الفئة التي يطلق عليها النخبة. أما الفئة الثانية فهي الأغلبية التي تفتقر إلى هذا النفوذ ما يعني أن القوة السياسية إنما تتركز في الطبقة الأولى دون غيرها. (1)

وتُعنى دراسات النخبة ببنية أو تركيبة النخبة أو ما يطلق عليه Elite Configuration، ويقصد بها دوائر النخبة المختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى نخبة سياسية، نخبة بيروقراطية، نخبة دينية، نخبة عسكرية... إلخ، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين هذه الدوائر والتي تتحدد بدورها وفقاً لحجم ومكانة هذه الدوائر في هرم السلطة. كما تتفق دراسات النخبة في أن شكل وطبيعة النخبة تختلف من دولة إلى أخرى إذ تحدها عوامل من قبيل الخبرة التاريخية للمجتمع، والأطر المؤسسية، ومستوى التنمية الاقتصادية، وغيرها. بعبارة أخرى فإن تشكيل وتكوين النخب تعكس -إلى درجة كبيرة- الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع ككل. (2) وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين مدرستين فيما يتعلق بالنظرة إلى تركيبة النخبة أولهما ما يطلق عليه the mono-hierarchical interpretation والتي تنظر إلى النخبة باعتبارها وحدة واحدة متجانسة ومتماسكة وأن هناك تداخل في دوائر هذه النخبة، ومن ثم فإنها تتميز بمستوى عالي من تركيز السلطة. أما المدرسة الثانية فيطلق عليها polyarchal

=(Cambridge: Cambridge university Press, Vol.43, No.3, Summer 2008), p. 454.

(1) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(2) Mattei Dogan, 'Introduction: Diversity of Elite Configurations and Clusters of Power' In Mattei Dogan (ed.) **Elite Configurations at the Apex of Power** (Boston: Brill Publications, 2003), pp.1-2.



interpretation والتي تعرف أيضاً بـ Pluralist School والتي ترى بتعدد دوائر وأنماط النخب في القطاعات والميادين المختلفة بما يعكس انتشاراً للسلطة وتوزيعها على المؤسسات والهياكل المختلفة التي تتواجد بها النخبة. (1)

ومن القضايا المهمة التي تدرسها أدبيات النخبة أيضاً مسألة "التغير والثبات في النخبة" أو بعبارة أخرى "تجديد النخبة ودورانها وجمودها". وهنا يمكن التمييز بين ما يطلق عليه النخب الجامدة والتي تشير إلى وجود مجموعة واحدة من الشخصيات تتحرك جيئة وذهاباً في الدوائر المختلفة. فعلى سبيل المثال قد يتحرك أعضاء هذه النخبة من دائرة النخبة العسكرية إلى دائرة النخبة السياسية أو النخبة البيروقراطية وهو ما يطلق عليه أيضاً تشابك - تداخل النخبة Elite interlock وهو النمط الأكثر شيوعاً في القارة الأفريقية. (2)

وأخيراً تظل مسألة "تحديد النخبة" واحدة من أهم القضايا المنهجية، وفي هذا الصدد تبرز العديد من المقاربات لتحديد النخبة المطلوب دراستها ومنها: اقتراب المناصب، واقتراب السمعة، واقتراب صنع القرار، وأخيراً اقتراب المدخلات والمخرجات. وتتبنى هذه الدراسة اقتراب المناصب والذي يعنى بدراسة أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات لاسيما السياسية منها باعتبارهم يشكلون نخبة هذا المجتمع. (3)

ثانياً: البيانات والإطار التحليلي

تتبنى الورقة مفهوماً ضيقاً للنخبة يشير فقط إلى النخبة السياسية الحاكمة ruling elite دون غيرها من دوائر النخبة الأخرى. ولمزيد من التحديد فإن الورقة تتعرض

(1) Mattei Dogan, **Op.Cit**, pp. 3-4.

(2) Jean Pascal Daloz, 'Big Men in sub-Saharan Africa: How Elites Accumulate Positions and Resources' In Mattei Dogan (ed.) **Elite Configurations at the Apex of Power** (Boston: Brill Publications, 2003).

وانظر أيضاً:

- Mattei Dogan, **Op.Cit**, pp.4-5.

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذا الإقتراب وغيره من الإقترابات انظر: د. حامد عبد الماجد، مرجع

سبق ذكره، ص ص 76-77.

إلى النخبة السياسية في أعلى هرم السلطة ممثلة في السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء). وقد ألفت أدبيات النخبة الإفريقية الضوء على الأدوار المهمة التي يلعبها الوزراء في سياق النظم السياسية الإفريقية، وما يتمتعون بها من نفوذ يوجب دراسة هذه النخبة بشكل من التفصيل. إذ يُنظر إلى الوزراء باعتبارهم ممثلين للجماعات الإثنية أو القبلية أو حتى الإقليمية التي ينتمون إليها. كما يُنظر إليهم باعتبارهم ركيزة لخلق العلاقات الزبائنية بين النظام السياسي من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى، فهم القناة التي يتم من خلالها تأمين حصول الجماعات على بعض المكاسب التي تشكل أساساً لهذه العلاقات الزبائنية.⁽¹⁾

وفي إطار تبنيها لاقتراب المناصب، تركز الورقة بصورة أكثر تحديداً على النخبة الوزارية. وفيما يتعلق ببيانات الوزراء، فقد اعتمدت الدراسة في تحليلها لسمات النخبة الحاكمة على البيانات الواردة في قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية الإفريقية African Cabinet and Political Elite Data، والمعروفة اختصاراً بـ (ACPED).⁽²⁾ وتقدم قاعدة البيانات المذكورة بيانات تفصيلية للنخبة الوزارية في ثلاث وعشرين دولة إفريقية على مدى الفترة الممتدة من ديسمبر 1996 وحتى ديسمبر 2017 (ما يعادل 253 شهراً). وبالتالي فهي توفر بيانات متسقة يمكن مقارنتها لفترة زمنية طويلة وهي بالنسبة للحالة الإثيوبية تغطي كل فترة حكم الجبهة الثورية الممتدة منذ 1996 وحتى 2017، أي قبيل صعود أبي أحمد إلى سدة الحكم في إبريل من العام التالي. وتوفر قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية الإفريقية معلومات تفصيلية على مستويين: المستوى الأول هو مستوى كلي لمجالس الوزراء في الدول التي تشملها

(1) Leonardo R. Arriola, 'Patronage and Political Stability in Africa', In **Comparative Political Studies**, (London: Sage Publications, Vol.42, No. 10, October 2009). pp 1339-1362.

(2) Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, 'Elite Coalitions and Power Balance across African Regimes: Introducing the African Cabinet and Political Elite Data Project (ACPED). In **Ethnopolitics** (London: Sage Publications, Vol.21, No.1, 2022), pp. 22-47.



قاعدة البيانات. أما المستوى الثاني فهو مستوى تفصيلي للوزراء على المستوى الفردي وتتضمن معلومات عن الانتماء السياسي، والإثني، والإقليمي، للوزراء في الدول التي تغطيها قاعدة البيانات -ومنها إثيوبيا- خلال الفترة المذكورة. فضلاً عن ذلك تتضمن قاعدة البيانات تفصيلاً لماهية المناصب الوزارية التي شغلها هؤلاء الأفراد ومدة شغلهم لهذه المناصب. ومن ثم تساعد قاعدة البيانات على استخلاص معلومات حول التمثيل السياسي والإثني والإقليمي للوزراء، فضلاً عن توازن القوى بين الجماعات المختلفة وما يعرف بمعدلات التشوه في النفوذ السياسي - إن وجدت- بين الجماعات الإثنية أو الإقليمية. (1)

كما اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات أخرى مُكمّلة وهي Ethnic Power Relations والمعروفة اختصاراً بـ (EPR)⁽²⁾، والتي توفر بيانات عن المجموعات الإثنية التي لديها شكل من أشكال التنظيم السياسي، وبالتالي فهي تتضمن بيانات عن الوزن النسبي لهذه الجماعات إلى إجمالي السكان فضلاً عن طبيعة السلطة السياسية التي تتمتع بها بالنظر إلى مشاركتها في السلطة التنفيذية بأبعادها المختلفة.⁽³⁾

وأخيراً، فقد اعتمدت الدراسة أيضاً على مجموعة من المصادر الثانوية لسد الفجوة في البيانات لاسيما في الفترة التي تلت تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء في إبريل 2018، وقيامه بحل الجبهة الديمقراطية الثورية في ديسمبر 2019 وتأسيس حزب الازدهار، وهي الفترة التي لم تتضمنها قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية.

(1) أتيحت قاعدة البيانات للباحثين في يونيو 2020. وهي جزء من مشروع بحثي أكبر حول العنف وصمود النخب. ويمكن الوصول إلى قاعدة البيانات وتحميلها على الرابط:

- <https://versus-erc.com/data-acped>

(2) Manuel Vogt, Nils-Christian Bormann, Seraina R'uegger, Lars-Erik Cederman, Philipp Hunziker, and Luc Girardin. 'Integrating Data on Ethnicity, Geography, and Conflict: The Ethnic Power Relations Data Set Family', **Journal of Conflict Resolution** (London: Sage Publications, Vol. 59. No. 7, 2015), pp1327-1342.

(3) وتتبنى قاعدة البيانات تلك فهماً أوسع للسلطة التنفيذية، فهي لا تقتصر فقط على المناصب الوزارية، وإنما أيضاً والمناصب العليا في الإدارة (في الدول الديمقراطية) فضلاً عن قيادات الجيش (في الأنظمة العسكرية السلطوية)، وقادة الحزب الحاكم في دول الحزب الواحد.

المحور الثاني: سمات وخصائص النخبة الإثيوبية في عهد الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية (1996-2017)

هيمنت الجبهة الديمقراطية الثورية على الحياة السياسية في إثيوبيا منذ الإطاحة بنظام منجستو هايلاميريام. وقد تشكلت الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية والمعروفة اختصاراً بـ (EPRDF)⁽¹⁾ من تحالف لأربعة أحزاب إثنية وهي تحديداً جبهة تحرير شعب تيجراي (TPLF) الحركة الديمقراطية القومية لأمهرا (ANDM)، المنظمة الديمقراطية لشعب الاورومو (OPDO)، والحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية (SEPDM)⁽²⁾. ولقد استمرت هيمنة الجبهة والأحزاب المشكلة لها على النظام السياسي الإثيوبي منذ نشأتها وحتى إعلان رئيس الوزراء أبي أحمد حل الجبهة الثورية وإنشاء حزب الازدهار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً حملت سمات وخصائص للنخبة السياسية الإثيوبية في أعلى مستوياتها وتحديداً على مستوى السلطة التنفيذية الوزارية، يمكن الإشارة إليها إجمالاً فيما يلي:

أولاً: أنها نخبة حزبية إذ يتعاضم دور الأحزاب السياسية كمصدر أساسي من مصادر تجنيد النخبة إن لم يكن المصدر الوحيد. وبالتالي، يندُر أن نجد داخل صفوف النخبة الإثيوبية شخصيات دفعت بها إلى دوائر النخبة قنوات أخرى كمنظمات المجتمع المدني أو الجهاز البيروقراطي ناهيك عن وجود المستقلين ممن لا ينتمون إلى أية أحزاب سياسية.

ثانياً: أنها نخبة من داخل النظام ومن ثم فهي ذات أيديولوجية وحيدة، إذ تنتمي الأغلبية العظمى من هذه النخبة إلى الائتلاف الحاكم والأحزاب المنضوية في

(1) Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF)

(2) TPLF: Tigray People Liberation Front

ANDM: Amhara National Democratic Movement

OPDO: Oromo People's Democratic Organization

SEPDM: Southern Ethiopian People's Democratic Movement



إطاره وبدرجة أقل إلى الأحزاب الحليفة لها. وفي المقابل خلت النخبة الوزارية من عناصر تنتمي إلى المعارضة من خارج النظام.

ثالثاً: أنها نخبة تتميز بالثبات والتركيز وذلك في ضوء وجود "نخبة مركزية" تلعب أدواراً محورية في مختلف دوائر ومجالات العمل السياسي سواء على صعيد الأحزاب، أو السلطة التشريعية الفيدرالية، أو المجالس التشريعية الإقليمية، وبمعنى آخر، فقد عكست بيانات النخبة الوزارية الإثيوبية معدلات بطيئة لدوران النخبة.

رابعاً: أنها نخبة مُمثِّلة إثنياً إلى حد ما ومُمثِّلة إقليمياً وإن كان بدرجة أقل. إلا أن هذا المستوى من التمثيل ترافق معه غياب كبير للتوازن الإثني والإقليمي. ويقصد بذلك أنها ممثلة لمختلف الجماعات الإثنية والإقليمية إلا أن هذا التمثيل غير متناسب مع النقل الديمغرافي لهذه الجماعات. بعبارة أخرى ففي حين تعكس النخبة الوزارية الإثيوبية نسبة عالية من التمثيل الإثني بمتوسط تمثيل يبلغ نحو 65% من الجماعات الإثنية، وأكثر من 50% للأقاليم الفيدرالية، إلا أن توزيع المناصب الوزارية يعكس تشوهاً وانعداماً للتوازن بين حجم الجماعات الإثنية والإقليمية والمناصب الوزارية التي يحصلون عليها.

وقبل التطرق إلى تناول هذه السمات بقدر أكبر من التفصيل، يجب الإشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين **أولهما:** أن هذه السمات لا يمكن فهمها بمعزل عن النظام السياسي الإثيوبي الذي يقدم نموذجاً فريداً في الديمقراطية والفيدرالية يطلق عليهما "الديمقراطية الثورية/الديمقراطية المركزية" و"الفيدرالية الإثنية" على الترتيب. وكلتا الأيديولوجيتين ألفت بظلالها على النخبة وسماتها على نحو ما سنرى لاحقاً. بعبارة أخرى فإن أية محاولة للفهم لا بد وأن تُرجع هذه السمات لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الإثيوبي. **وثانيهما:** أن هذه السمات جميعها مترابطة ومتشابكة ومن ثم لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها البعض. فعلى سبيل المثال فإن هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية على الحياة السياسية باعتبارها تعبيراً عن الحزب الطليعي vanguard party تفسر دور الجبهة باعتبارها قناة التجنيد الوحيدة للنخبة، كما تفسر

طبيعة النخبة باعتبارها "نخبة حاكمة" أو "نخبة من داخل النظام". فضلاً عن ذلك فإن الفيدرالية الإثنية وطبيعة النظام الحزبي القائم على الأحزاب الإثنية يفسر الامتدادات الإثنية للنخبة وهكذا. وفيما يلي سوف نتناول شرحاً مفصلاً لهذه السمات وعواملها المفسرة.

السمة الأولى: النخبة الحاكمة الإثيوبية هي نخبة حزبية

فخلال حكم الجبهة الديمقراطية الثورية لعبت الأحزاب السياسية دون غيرها من الهياكل والمؤسسات الدور الأساسي في تجنيد النخبة السياسية الحاكمة في إثيوبيا. إذ أن الغالبية العظمى من المناصب الوزارية شغلتها نخب اشتغلت بالعمل الحزبي في الائتلاف الحاكم والأحزاب المكونة له لسنوات طويلة. ليس هذا فقط، بل إن شاغلي الدائرة الداخلية inner circle في النخبة الوزارية هم ممن شغلوا أيضاً مناصب قيادية في الأحزاب التي ينتمون إليها. فعلى سبيل المثال في التعديل الوزاري الذي قام به رئيس الوزراء ديسالين هايلاميريام في يوليو 2013 شغل ديمكي ميكونين Demeke Mekonen- وهو من النواة المركزية للنخبة الوزارية- منصب نائب رئيس الوزراء، واحتفظ في ذات الوقت بمنصبه كنائب لرئيس الائتلاف الحاكم. ويقدم أحمد أبيتو Ahmed Abeto مثلاً آخر، إذ قبل توليه حقيبة الوزارية وزيراً للصناعة، شغل منصباً قيادياً في الحركة الديمقراطية القومية لأمهر قبل أن تتم ترقيته كعضو في اللجنة التنفيذية للإئتلاف الحاكم. (1)

وفي المقابل تتضح محدودية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني أو الجهاز البيروقراطي كقنوات لتجنيد النخبة، على نحو ما يشير الجدول رقم (1). ففي أول تشكيل وزاري للاتلاف الحاكم، بلغت نسبة الوزراء المنتمين للأحزاب السياسية 95% من إجمالي الوزراء في مقابل 5% من المجتمع المدني. وفي عام 2010 ارتفعت نسبة

(1) Daniel Berhane, 'Notes on PM Hailemariam's cabinet reshuffle' **Horn Affairs**, 20 July 2013. Available at: [Notes on PM Hailemariam's Cabinet reshuffle | Horn Affairs](#). Accessed on May 20th 2019.



الوزراء من غير المنتمين للأحزاب لتبلغ 16% (خمسة وزراء من إجمالي 31 وزير)، قبل أن تتراجع هذه النسبة إلى 12% في التشكيل الوزاري الأخير في عهد الجبهة الثورية الديمقراطية في عام 2017. وفيما يتعلق بطبيعة الوزارات التي شغلها غير المنتمين لائتلاف الحاكم، فقد كشفت بيانات النخبة الوزارية والسياسية عن كونهم شغلوا وزارات رئيسية primary ministries ووزارات ثانوية secondary ministries بشكل متساو كما يتضح من الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) الأحزاب السياسية في مقابل منظمات المجتمع المدني

كفالة تجنيد للنخبة الوزارية الإثيوبية (1996-2017)

2017	2015	2010	2005	2000	1996	
41	48	31	28	20	19	عدد الوزراء في مجلس الوزراء
5 (%12)	8 (%16,7)	5 (%16)	5 (%18)	4 (%20)	1 (%5)	عدد الوزراء غير المنتمين لأحزاب سياسية ونسبتهم المئوية
2	4	3	2	2	1	عدد الوزارات الرئيسية
3	4	2	3	2	-	عدد الوزارات الثانوية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية الأفريقية المتاحة على الرابط التالي: <https://versus-erc.com/data-acped>

ويمكن تفسير أهمية الأحزاب السياسية وتحديد الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية، كفالة لتجديد النخبة في ضوء رؤية الجبهة الديمقراطية الثورية للأحزاب السياسية وتبنيها لنموذج الحزب الطبيعي vanguard party فضلاً عن التغلغل الذي تمتعت به الجبهة على كافة مستويات العمل السياسي في إثيوبيا في مقابل ضيق مساحات العمل المتاحة لمنظمات المجتمع المدني. فعلى صعيد أيديولوجية "الدولة التتموية" و"الديمقراطية الثورية" التي تبنتها إثيوبيا منذ بداية التسعينيات، رأي ميليس

زينايو أن الدولة التنموية تحتاج إلى حزب مهيمن يقود الدولة بحسبان أن التنمية هي مشروع "سياسي" بالأساس. كما أن الديمقراطية الثورية تتطلب أيضاً حزباً طليعياً vanguard party يقوم بتعبئة القوى الاجتماعية التي تتسم وفقاً له بالتخلف وغياب القدرة التنظيمية.⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق، ولمركزيتها في تحقيق أيديولوجية "الدولة التنموية" و"الديمقراطية الثورية" حافظت الجبهة الديمقراطية الثورية على تواجد قوي على كل مستويات الحكم في إثيوبيا بدءاً من الحكومة الفيدرالية ومروراً بهياكل الحكم على مستوى الولايات (States) والمناطق (Zones)، والمقاطعات (Woreda)، وأخيراً على مستوى الوحدات المحلية المكونة للمقاطعات والمعروفة بـ(Kebele) والتي يتكون كل منها من عدد من القرى. وفي سياق هذا الهيكل التنظيمي بالغ التفصيل للجبهة الديمقراطية الثورية، تماهت الحدود بين العمل الحزبي والعمل العام لموظفي الإدارات المحلية. فاجتماعات الحزب على المستويات المحلية ينظمها موظفو الإدارات المحلية باستخدام الموارد الحكومية من مقار حكومية، وكوادر، ووسائل انتقال، بل وموارد مالية حكومية يتم صرفها في صورة مكافآت لمن يحضر اجتماعات الحزب.⁽²⁾ وفي هذا الإطار،

(1) René Lefort, 'The Theory and Practice of Meles Zenawi: A Response to Alex De Waal' In **African Affairs** (Oxford: Oxford University Press, Vol. 112, No. 448, July 2013) pp. 461-462

وحول الديمقراطية المركزية أنظر:

– Jean-Nicolas Bach, 'Abyotawi Democracy: Neither Revolutionary nor Democratic, A critical Review of the EPRDF's Conception of Revolutionary Democracy in post-1991', In **Journal of Eastern African Studies** (London: Routledge Publications, Vol.5, Issue 4, 2011) pp.641-663

(2) Seeye Abraha, 'Election 2010: A Retrospective', In **International Journal of Ethiopian Studies** (Los Angeles: Tsehai Publishers, Vol. 5, No. 2, Fall/Winter 2010-2011). pp. 53-56.

وانظر أيضاً:

– Martin Plaut, 'The Legacy of Meles Zenawi', In **Review of African Political Economy** (London: Routledge, Vol. 39, Issue 134, p. 648



باتت عضوية الائتلاف الحاكم آلية من آليات التعبئة السياسية ووسيلة لصياغة علاقات زبانية بين الحاكم والمحكومين، وأصبح الانضمام لعضوية الائتلاف والأحزاب المنضوية تحته مدخلاً لتحقيق المكاسب الشخصية ومتطلباً أساسياً للحصول على مكاسب من قبيل فرص التوظيف الحكومي، والانضمام لبرامج الإسكان الحكومي وبرامج دعم المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر. وفي المقابل فإن عدم تأييد الائتلاف الحاكم أو الإحجام عن الانضمام لصفوفه قد تكون سبباً للحرمان من التمتع بما تقدمه الدولة من فرص وخدمات.⁽¹⁾

في المقابل تم التضييق على مؤسسات المجتمع المدني، باستثناء تلك المنظمات التابعة للائتلاف الحاكم. وقد مرت علاقة النظام بمنظمات المجتمع المدني بعدة مراحل، ففي أعقاب الإطاحة بنظام منجستو، شهدت منظمات المجتمع المدني توسعاً كبيراً لاسيما مع تدفق المساعدات إلى إثيوبيا بهدف المساعدة في عملية التحول السياسي ودعم المرحلة الانتقالية، ولعبت هذه المنظمات دوراً كبيراً في إدارة هذه المساعدات وتوزيعها. بيد أن أنشطة منظمات المجتمع المدني اقتصرت على جهود الإغاثة وتقديم الخدمات وحرصت على البعد عن الأنشطة ذات الطبيعة السياسية. إلا أنه ومع منتصف التسعينيات، سعت الجبهة إلى إخضاع منظمات المجتمع المدني لاسيما الاتحادات العمالية والنقابية واتبعت مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق هذه الغاية منها: إحكام السيطرة على هذه المنظمات من خلال تعيين الموالين للجبهة في هذه المنظمات، أو استحداث منظمات منافسة يديرها الموالون للجبهة، أو من خلال فرض مزيد من القيود التعسفية على إنشاء وترخيص مختلف المنظمات.⁽²⁾ إذا يتضح

(1) Jos Meester and Nancy Ezzeddine, **A Transition at Work? The Ethnicization of Ethiopia's Informal Sector**. (The Hague: Clingendael Institute, 2021) pp.29-30. Also see: René Lefort, **Op.Cit.**, pp 466-467

(2) Saskia Brechenmacher, **Civil Society Under Assault: Repression and Responses in Russia, Egypt, and Ethiopia**, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2017), pp. 65-67. Available at:

<http://www.jstor.org/stable/resrep26904>. Accessed 20 Apr. 2023.

أنه وعلى عكس الجبهة الديمقراطية الثورية، والتي تمتلك هيكلًا تنظيميًا متوغلاً على كافة مستويات الدولة بدءاً من المستوى الفيدرالي إلى أصغر وحدة محلية في القرى فإن تواجد منظمات المجتمع المدني اقتصر على المراكز الحضرية وتحديداً العاصمة. وفي حين بلغت عضوية الجبهة ما يقرب من خمسة ملايين عضو في أعقاب انتخابات 2005، ظلت عضوية منظمات المجتمع المدني ذات طبيعة نخبوية وافترقت للقواعد الشعبية لاسيما في المناطق الريفية. (1)

غير أن التحول الأكثر راديكالية في علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني، جاء مع الانتخابات العامة في 2005. فقد لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً في خلق بيئة تنافسية لأول مرة من خلال رعايتها لمناظرات متلفزة حول السياسات العامة، وتحدي الدولة للسماح لها بمراقبة الانتخابات وعمليات التصويت. وقد دفعت هذه الأنشطة الحكومة إلى توجيه اتهامات لهذه المنظمات بسعيها إلى الانقلاب على الحكومة وتقويض نظام الفيدرالية الاثنية. وفي أعقاب الانتخابات، بدأت الدولة في إحكام سيطرتها على منظمات المجتمع المدني من خلال فرض مجموعة من القيود القانونية التي ساهمت في تضيق مجال العمل المتاح أمامها. ومن أمثلة هذه القيود القانون المتعلقة بوسائل الإعلام وحرية المعلومات والذي تم تمريره في 2008، والذي استهدف التضيق على الأنشطة التي أسهمت في التعبئة الجماهيرية خلال انتخابات 2005، مثل حرية النشر وأنشطة الرقابة والمناصرة. فقد سمح هذا القانون للمدعي العام بإيقاف أية وسيلة إعلام مطبوعة من شأنها تهديد الأمن الوطني أو النظام العام. كما احتوى القانون على بنود تجرم ما أسمته "التشهير" بالسلطة التشريعية أو القضائية أو التنفيذية لمنع أية أصوات ناقدة لهذه السلطات، ورفعت غرامة التشهير إلى نحو عشرة آلاف دولار.

وفي عام 2009، وقبيل الانتخابات العامة لسنة 2010، تبنت الحكومة قانون تسجيل وتنظيم الجمعيات الأهلية والخيرية وهو أول قانون شامل يُنظم قطاع العمل

(1) Saskia Brechenmacher, **Op.Cit.**, pp. 65-67.



غير الحكومي. وفرض هذا القانون العديد من القيود على منظمات المجتمع المدني إذ منع المنظمات التي تحصل على أقل من 90% من تمويلها من مصادر محلية - منعها من العمل في مجالات بعينها مثل مجالات دعم الحقوق والحريات، والمساواة بين القوميات والأمم والشعوب، وحل النزاعات والمصالحة، وغيرها من القضايا ذات الطابع السياسي. وبالنظر إلى شح التمويل المحلي، واعتماد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني على التمويل الخارجي، فقد وجدت هذه المنظمات نفسها مستبعدة من العمل السياسي والأنشطة ذات الصلة بالحقوق، والحريات، والمناصرة، وبناء السلم. كما أقرت الحكومة قانون مكافحة الإرهاب، والذي كان له آثار سلبية على المجتمع المدني. فقد اتسمت لغة القانون بالغموض الأمر الذي أدى إلى وصف العديد من الأنشطة والأعمال باعتبارها أنشطة تدعم الإرهاب أو تمويله، ومن ثم وجدت العديد من منظمات المجتمع المدني نفسها عاجزة عن القيام بأية أنشطة من دون أن تتم ملاحظتها بسبب بنود هذا القانون. (1)

وفي مقابل التضييق على منظمات المجتمع المدني المستقلة، سمح النظام بإنشاء منظمات موازية وثيقة الصلة بالنظام الحاكم، فسمحت بإنشاء منظمات جماهيرية mass- based associations ومنظمات تنمية development associations وكلاهما يفتقر للاستقلال السياسي والمالي والفني عن النظام السياسي. بل على العكس، فقد درجت هذه المنظمات على التعاون مع المؤسسات الحكومية والوزارات والهيئات الحكومية وبات ينظر إليها باعتبارها الهياكل التنفيذية لهذه الهيئات الحكومية. بل والأكثر من ذلك، فقد لعبت هذه المنظمات دوراً في التجنيد السياسي لعضوية الائتلاف الحاكم فضلاً عن الحشد والتعبئة لتأييد الائتلاف قبل الانتخابات المحلية والانتخابات العامة. (2)

(1) Saskia Brechenmacher, **Op.Cit.**, pp. 68-69

(2) **Ibid**, p. 72

السمة الثانية: النخبة الحاكمة هي نخبة من داخل النظام

وفضلاً عن هيمنة الأحزاب كآلية للتجنيد السياسي للنخبة، فقد عكست النخبة الوزارية هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية على الحياة السياسية في إثيوبيا. إذ أن النخبة الوزارية الإثيوبية هي نخبة حزبية حاكمة، فطوال الفترة الزمنية التي غطتها قاعدة بيانات النخبة الوزارية والسياسية لم تشارك أية أحزاب معارضة في التشكيلات الوزارية المتعاقبة، واقتصرت المشاركة على الأحزاب الأربعة المكونة للائتلاف الحاكم فضلاً عن حزبين آخرين مؤيدين للائتلاف وهما الحزب الديمقراطي للشعب الصومالي الإثيوبي (ESPDP)⁽¹⁾ والحزب الديمقراطي القومي للعفر (ANDP)⁽²⁾.

وتعد هذه السمة نتيجة طبيعية أفرزتها حقيقة فوز الجبهة بالأغلبية في كافة الانتخابات التي عقدت في البلاد منذ تولي الجبهة الحكم في 1991 كحكومة انتقالية ثم انتخابات 1995 وانتهاءً بالانتخابات العامة في 2015. ففي عام 1995 حصلت الجبهة وحدها على 68% من مقاعد المجلس التشريعي يُضاف إليها 24% من المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب المتحالفة مع الجبهة. وقد زادت هذه النسبة في انتخابات عام 2000 إلى 88% من المقاعد فازت بها الجبهة إضافة إلى 7% فازت بها الأحزاب الموالية. وفي انتخابات 2010 و2015 تجاوزت نسبة المقاعد التي حصلت عليها الجبهة 90%. وقد مثلت انتخابات 2005 الاستثناء الوحيد لهذا النمط إذ شكلت المعارضة تحدياً حقيقياً من خلال ائتلافين معارضين هما الائتلاف من أجل الوحدة والديمقراطية (CUD) والقوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة (UEDF) إذ نجحا سوياً في الحصول على نحو 30% تقريباً من مقاعد الهيئة التشريعية على المستوى الفيدرالي في مقابل 66% من المقاعد حصلت عليها الجبهة والأحزاب المتحالفة معها.⁽³⁾

(1) Ethiopian Somali People Democratic Party (ESPDP)

(2) Afar National Democratic Party (ANDP)

(3) Martin Koper, **Does Democracy Help Africa? An inquiry into multiparty, political settlement, and economic development in Africa** (Leiden: African Studies Centre, 2018), pp. 138- 143.



وتجدر الإشارة إلى أنه ومنذ السنوات الأولى من عمر الجبهة الثورية الديمقراطية، تم تحييد الأصوات المعارضة داخل الائتلاف، مع الإبقاء فقط على الأحزاب التي تتبنى مواقف متسقة ومتوافقة مع الفصيل المهيمن داخل الائتلاف والمتمثل في جبهة تحرير شعب تيجراي. ويعتبر استبعاد جبهة تحرير جبهة أورومو (OLF)⁽¹⁾ من هياكل الحكم نموذجاً دالاً في هذا الشأن. فقد انضمت جبهة تحرير أورومو إلى الحكومة الانتقالية في إطار الجبهة الديمقراطية الثورية بل إنها لعبت دوراً في صياغة المسودة الأولى لميثاق الحكومة الانتقالية، غير أن رفض جبهة تحرير أورومو الخضوع لجبهة تحرير شعب تيجراي، وعدم سماح النخبة التيجرية بوجود معارضة لنفوذها وهيمنتها ترتب عليه استبعاد جبهة تحرير أورومو والبحث في إنشاء حزب سياسي إثني يمثل الأورومو شكلياً ولكنه أكثر استعداداً للقبول بهيمنة جبهة تحرير شعب تيجراي.⁽²⁾ وفي هذا الإطار نشأت المنظمة الديمقراطية لشعب أورومو (OPDO) تحت وصاية جبهة تحرير تيجراي كتنظيم يمثل الأورومو، الجماعة الإثنية الأكبر في البلاد. وتكرر ذات السيناريو مع الحزب السياسي الممثل للشعوب والقوميات الجنوبية. ومن خلال هذه المقاربة، أضفت جبهة تحرير شعب تيجراي الشرعية على الائتلاف الحاكم باعتباره يضم أحزاباً تمثل الجماعات الإثنية الرئيسية في البلاد مع الإبقاء على هذه الأحزاب خاضعة للشريك الأكثر سطوة ونفوذ.

يُضاف إلى ما سبق، تلاشي الحدود الفاصلة بين الحزب والدولة، فقد بات يُنظر إلى الجبهة الديمقراطية الثورية باعتبارها مرادفاً للدولة، الأمر الذي دفع البعض إلى وصف العلاقة بين الطرفين بحسبانها أقرب لـ "انقضاض الحزب على الدولة واستنزافها"، بالنظر إلى هيمنة الائتلاف الحاكم على كافة مفاصل الدولة وأجهزتها

(1) Oromo Liberation Front (OLF)

(2) International Crisis Group, **Ethiopia: Ethnic Federalism and its Discontents**, Africa Report No.153(Brussels: International Crisis Group, 4 September 2009),p.32

ومؤسساتها. (1) ومنذ 1991، مثل الحزب الحاكم الذراع الأساسي للسلطة التنفيذية، بالنظر إلى التطابق الواضح بين عضوية مجلس الوزراء والهيئة التنفيذية للاتلاف الحاكم. إذا أضفنا إلى هذا ما سبق ذكره بخصوص سيطرة الجبهة على هياكل الحكم على المستويين الفيدرالي والإقليمي، يتضح لنا نفوذ الائتلاف الحاكم. (2)

السمة الثالثة: النخبة الحاكمة الإثيوبية نخبة تتسم بالثبات والمركزية

تشير أدبيات النخبة التي تتبنى مدخل المناصب إلى ما يعرف بالدائرة الداخلية inner circle أو النواة الوزارية ministerial Core والتي يُقصد بها بالأساس الوزراء الذين لا يطالهم التغيير في التشكيلات الوزارية المتعاقبة، أو هم الأفراد الذين يستمرون في التشكيل الوزاري لفترات زمنية ممتدة. (3) ويرتبط مفهوم "القوة" وتوازنها ارتباطاً وثيقاً بفكرة "نواة الحكومة"، فالوزراء الذين يتم الإبقاء عليهم هم الأفراد الأكثر نفوذاً، إذ أن الاحتفاظ بالمنصب الوزاري إنما يعكس نفوذاً سياسياً متزايداً. وترى بعض الأدبيات أن ثمة علاقة متبادلة بين قوة ونفوذ هؤلاء الأعضاء في أحزابهم ونفوذهم ومكانتهم في أي تشكيل وزاري. (4)

وإضافة إلى بقاء الوزراء في مناصبهم الوزارية لفترات زمنية طويلة، فإن ثبات النخبة أيضاً قد يأخذ شكلاً آخر. ففي بعض الحالات قد يستمر الوزراء في التشكيل الوزاري ولكن يُعهد إليهم بوزارات جديدة. فعلى سبيل المثال قد يُعهد للوزراء بوزارات أكثر أهمية بعد أن يكتسبوا خبرة أو ثقة في حقائب وزارية أقل أهمية، كأن ينتقل أحد الوزراء من وزارة تقنية إلى أخرى سيادية. وقد يحدث العكس فينتقل وزير من وزارة سيادية إلى وزارة

(1) Tefera Negash Gebregziabher, **The Party That Consumes the State: The Rise of Oligarchy in post-1991 Ethiopia**. PhD dissertation. Erasmus University Rotterdam. Retrieved from: <http://hdl.hanle.net/1765/120421>.

(2) **Ibid**, p. 57

(3) Mattei Dogan, **Op.Cit.**, p.11

(4) **Ibid**, p.2, p.12



فرعية. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة توزيع الحقائق الوزارية على هذا النحو يمكن أيضاً تفسيرها كشكل من أشكال نظام الحوافز والجزاءات داخل النخبة الوزارية.

وبالتطبيق على النخبة الوزارية الإثيوبية، وفي ضوء البيانات المتاحة يبدو جلياً أن النخبة الإثيوبية تتميز بالثبات والاستمرارية والمركزية. فمن ناحية تشير البيانات إلى استمرار ثلاثة وزراء في مناصبهم الوزارية طوال الفترة الزمنية التي غطتها قاعدة البيانات والممتدة منذ ديسمبر 1996 وحتى ديسمبر 2017. ويأتي على رأس هؤلاء عبد الفتاح عبد الله حسن الذي شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية منذ 1996-2017، وسفيان أحمد الذي تولى منصب وزير المالية منذ 1996-2015 قبل أن يتولى منصب مستشار السياسات المالية منذ 2015 وحتى 2017. وأخيراً كاسو للالا Kassu lalla الذي شغل أربعة مناصب وزارية مختلفة خلال الفترة المذكورة أولاً كنائب لرئيس الوزراء ورئيس الشؤون الاقتصادية في مكتب رئيس الوزراء في الفترة (1996-2001) ثم كوزير لتنمية البنية التحتية في الفترة (2001-2005)، ثم كوزير للتنمية الحضرية في الفترة (2005-2010) وأخيراً كمستشار للسياسات في الفترة (2010-2017).⁽¹⁾

فضلاً عن ذلك فإن الوزارات السيادية مثل الدفاع، والشؤون الفيدرالية، والمالية، والتنمية والتعاون الاقتصادي والتجارة والصناعة كانت الوزارات الأكثر ثباتاً واستمرارية. فعلى مدى الفترة التي غطتها قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية والتي تتجاوز العقدين وتحديداً 253 شهراً - تعاقب على كل من وزارة الدفاع، والخارجية، والطاقة والتعدين ثلاثة وزراء فقط لكل وزارة.

وتكشف البيانات أيضاً عن ظاهرة النواة الوزارية أو الدائرة الداخلية في مجلس الوزراء. ويعد التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الوزراء ديسالين هايلاماريام في أكتوبر 2015، نموذجاً دالاً في هذا الشأن إذ شهد هذا التعديل استمرار إثني عشر وزيراً من

(1) أنظر في ذلك قاعدة بيانات النخبة الوزارية والسياسية الأفريقية والمتاحة على الرابط:

<https://versus-erc.com/data-acped>

إجمالي خمس وعشرين وزيراً كان قد تم تعيينهم في عهد رئيس الوزراء السابق ميليس زيناوي عام 2010.⁽¹⁾ ومن أمثلة أعضاء النواة المركزية في مجلس الوزراء الإثيوبي **Demeke Mekonan** المنتمي للحركة الديمقراطية لقومية أمهرا، إذ شغل منصب وزير التعليم منذ 2008 ثم منصب نائب لرئيس الوزراء ديسالين هيلاميريام في 2012، واستمر في منصبه ذاته في التعديل الوزاري في 2013 وفي التشكيل الوزاري الجديد في 2015.⁽²⁾

ومن أمثلة الذين يمثلون النواة في النخبة الإثيوبية الحاكمة حتى عام 2018، **Bereket Simon** والمنتمي للحركة الديمقراطية لقومية أمهرا. فقد شغل اعتباراً من 2013 منصب مستشار رئيس الوزراء لشئون السياسة والبحوث، كما سبق وشغل منصب وزير الثقافة والمعلومات (2002-2005)، ثم منصب وزير الإعلام (2005-2008)، ورئيس مكتب الاتصالات الحكومية بدرجة وزير (2008-2010).⁽³⁾ ومن نواة النخبة الإثيوبية الحاكمة، وزير الخارجية **Tewodros Adhanom** من قومية تيجراي، والذي شغل منصب وزير الصحة منذ 2003، كما كان عضواً في مجلس وزراء اقليم تيجراي. أما ديسالين هيلاميريام فقد شغل منصب وزير الخارجية منذ

(1) وهم: نائب رئيس الوزراء (والذي كان وزيراً للتعليم)، وزير الخدمة المدنية، وزير الإتصال وتكنولوجيا المعلومات، وزير الدفاع، وزير الشؤون الفيدرالية، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وزير التعدين، وزير التجارة والاستثمار، وزير المياه والطاقة، وزيرة شؤون الشباب والمرأة والطفل، ووزير الخارجية.

(2) Africa Report, **Hailamariam Desalegn, new Ethiopian Prime Minister**, 17 September 2012. Available at: [Hailemariam Desalegn, new Ethiopian Prime Minister \(theafricareport.com\)](http://theafricareport.com)..

(3) Daniel Berhane, 'Notes on PM Hailemariam's Cabinet reshuffle', **Horn Affairs**. 7 July, 2013. Available at: [Notes on PM Hailemariam's Cabinet reshuffle | Horn Affairs](http://Horn Affairs)

2010، ونائباً لرئيس الوزراء ميليس زيناوي قبل أن يصبح رئيساً للوزراء منذ 2012 وحتى 2018.⁽¹⁾

أما مركزية النخبة الإثيوبية فتعني وجود عدد محدود من الأشخاص يلعبون أدواراً محورية على عدة مستويات. بعبارة أخرى فإن أفراد النخبة الحاكمة يلعبون أدواراً مختلفة سواء على مستوى الائتلاف الحاكم أو على مستوى الأحزاب المكونة للائتلاف أو على مستوى السلطات التنفيذية والتشريعية الإقليمية. فعلى سبيل المثال تولى Debrestsion Gebremichael منصب رئيس جبهة تحرير تجرياي في عام 2017، كما شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الفترة من 2010-2017، وواحداً من ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ميليس زيناوي (2012-2016). فضلاً عن توليه منصب رئيس شركة الاتصالات الإثيوبية وشركة الكهرباء المملوكة للدولة، كما ساهم في الاشراف على بناء مشروع سد النهضة.⁽²⁾

ولعل من العوامل المفسرة لهذا الثبات، ثبات التحالفات التي قامت عليها الجبهة الثورية منذ نشأتها والمشكلة من الأحزاب الإثنية الأربعة السابق الإشارة إليها، وذلك في مقابل ضعف وتشتت وانقسام المعارضة وعدم قدرتها على تحدي هيمنة الجبهة. فضلاً عن ذلك يمكن إرجاع هذه السمة أيضاً إلى الكيفية التي ينظم بها الدستور الفيدرالي العلاقة بين السلطات، فرئيس الحزب الفائز بالأغلبية أو رئيس التحالف الفائز بالأغلبية في مجلس نواب الشعب House of People's Representative هو من يتم اختياره رئيساً للوزراء. كما لا بد أن يوافق المجلس التشريعي على الوزراء المشكلين للحكومة، وفي ضوء هيمنة الجبهة على السلطة التشريعية تصبح مسألة الموافقة على

(1) Daniel Berhane, 'Who's Who in the New Cabinet?', **Horn Affairs**, 12 October, 2010. Available at: [Ethiopia – Who's Who in the New Cabinet? | Horn Affairs](#). Accessed January 2023.

(2) Ethiopia: 10 things to know about TPLF's Debrestsion Gegremichael, **Africa Report**, 1 March 2022. Available at: [Ethiopia: 10 things to know about TPLF's Debrestsion Gebremichael \(theafricareport.com\)](#)

التشكيل الوزاري عملية شكلية وخاضعة بشكل كامل للتوافقات داخل الجبهة وهو ما يفسر مركزية النخبة على النحو المشار إليه.⁽¹⁾

السمة الرابعة: النخبة الحاكمة الإثيوبية هي نخبة ممثلة إثنياً ولكنه تمثيل غير متوازن

وفي معرض الحديث عن التمثيل الإثني والإقليمي في صفوف النخبة السياسية بوجه عام والنخبة الوزارية بوجه خاص، تجدر الإشارة إلى مسألتين أساسيتين، تتعلق أولاهما بتمثيل الجماعات الإثنية والإقليمية المختلفة في التشكيل الوزاري. فيما تتعلق المسألة الثانية بمسألة (عدم) التوازن الإثني والإقليمي داخل النخبة الوزارية.

أما فيما يتعلق بالتمثيل الإثني والإقليمي فيُقصد منه إلى أي مدى تعتبر النخبة الوزارية مُمثلةً لمختلف الجماعات الإثنية والإقليمية الموجودة في الدولة. وقد اعتبرت العديد من الأدبيات أن التحالفات بين مختلف الجماعات تعد واحدة من أفضل الاستراتيجيات لتعزيز نفوذ النظام الحاكم من خلال شراء ولاءات الجماعات المختلفة، كما أنها أفضل الاستراتيجيات لتحقيق التوازن المطلوب بين مختلف الهويات سواء كانت إثنية أو إقليمية أو قبلية، فالمجلس الوزاري والتشكيل الوزاري هي بمثابة تحالف يتم بناؤه لدعم الاستقرار وتأمين دعم مختلف الجماعات للنظام، فضلاً عن دور هذه التحالفات في تقليل مشاعر المظلومية المترتبة على الاستبعاد.⁽²⁾ وتعتبر قاعدة بيانات النخب الوزارية والإثنية عن التمثيل الإثني والإقليمي بما يعرف بمؤشر التمثيل والذي يأخذ قيماً تتراوح بين "صفر" والذي يشير إلى غياب كامل لتمثيل مختلف الجماعات و"واحد" الذي يشير إلى تمثيل كامل لكافة الجماعات الإثنية أو الإقليمية (انظر توصيف المؤشر في جدول رقم 2).

(1) African Development Bank, **Federal Democratic Republic of Ethiopia, Country Governance Profile**. March 2009.

(2) Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, **Op.Cit.**, p.24



جدول رقم (2) الفئات المختلفة لحجم الجماعات الإثنية ومؤشر "التمثيل" الإثني والإقليمي وفقاً لقاعدة بيانات النخبة الوزارية والسياسية الأفريقية

الجماعات الإثنية كنسبة من إجمالي السكان	درجة تمثيل الجماعات الإثنية والإقليمية
جماعة أغلبية (أكبر من 50%)	ويقصد بها درجة تمثيل الجماعات الإثنية في المجلس الوزاري وتأخذ قيم تتراوح بين "واحد" والذي يعني أن المجلس الوزاري يتضمن كافة الجماعات الإثنية/ الإقليمية و"صفر" والذي يعني انعدام تمثيل الجماعات الإثنية/ الإقليمية.
جماعة كبيرة (25%-49%)	
جماعة معتبرة (11%-24%)	
جماعة صغيرة (5%-10%)	
جماعة صغيرة جداً (1%-4%)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية الأفريقية. انظر في ذلك:

Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, 'Elite Coalitions and Power Balance across African Regimes: Introducing the African Cabinet and Political Elite Data Project (ACPED). Op.Cit. pp. 22-47.

غير أن هذا المؤشر - على أهميته- لا يُعد تعبيراً كافياً ودقيقاً عن حجم المشاركة الفعلية للجماعات الإثنية والإقليمية المختلفة في النخبة السياسية. فقد تسعى القيادة السياسية إلى صياغة تحالفات تنسم بالشمول لكافة الجماعات الإثنية والعرقية والإقليمية إلا أنها قد تلجأ أيضاً إلى تشويه توازنات القوى بين هذه الجماعات، فتمنح مزيداً من النفوذ لجماعات دون غيرها ما يؤثر على مستويات النفوذ التي تتمتع بها مختلف الجماعات داخل النخبة. وهنا يأتي دور مؤشر آخر وهو مؤشر تشوه التمثيل الإثني والإقليمي Distortion والذي يمكن أن يعبر عنه أيضاً بمقياس "عدم التوازن" والذي يشير إلى مدى (عدم) التناسب بين حجم الجماعة الإثنية/ الإقليمية (كنسبة إلى عدد السكان) وحصتها من المقاعد الوزارية. ويوضح الجدول رقم (3) شرحاً لمقياس "التشوه" أو "عدم التوازن" كما جاء في قاعدة بيانات النخبة الوزارية والسياسية. (1)

(1) Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, Op.Cit., p.33

جدول رقم (3) مؤشر "التشوه" أو "عدم التوازن" في تمثيل الجماعات وفقاً لقاعدة بيانات
النخبة الوزارية والسياسية الأفريقية

يقصد به النسبة المئوية لتمثيل الجماعة في مجلس الوزراء مطروحاً منها النسبة المئوية للجماعة إلى عدد السكان الكلي. وتضمنت قاعدة البيانات خمس فئات لدرجة عدم التوازن تلك، على النحو التالي:

تمثيل أقل من اللازم (أقل من -50%)

تمثيل منخفض (-49% إلى -11%)

تمثيل متناسب (-10% إلى 10%)

تمثيل مرتفع (10% إلى 25%)

تمثيل أكبر من اللازم (أكبر من 50%)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية الأفريقية. أنظر:

Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, 'Elite Coalitions and Power Balance across African Regimes: Introducing the African Cabinet and Political Elite Data Project (ACPED). Op.Cit. pp. 22-47.

واستناداً إلى المؤشرات السابق الإشارة إليها فإن درجات التمثيل العالية لمختلف مكونات المجتمع تعتبر ضماناً لإضفاء الشرعية على النظام، إذ أنها تؤمن دعم وتأييد الجماعات المختلفة التي تنظر بإيجابية إلى تضمين نخبها في السلطة، وتدحض اتهامات الاستبعاد التي قد توجه للنظام استناداً إلى محدودية تمثيل الجماعات المختلفة. إلا أن التمثيل لا يعد ضماناً للتوازن داخل النخبة السياسية، فحوص الجماعات المختلفة في التشكيل الوزاري قد تكون إحدى آليات التحكم في نفوذ الجماعات، فتكسر نفوذ بعضها، وتحول دون إمكانية استيلاء البعض الآخر على السلطة. كما أن القيادة السياسية قد تسعى إلى تقليص نفوذ نخب بعينها وتكريس تبعيتها للنظام أو تحييدها كمصدر من مصادر التهديد للنظام القائم. ويترتب على التحليل السابق أن تكون النخبة الوزارية ممثلة representative ومتوازنة balanced، أو ممثلة وغير متوازنة أو غير ممثلة أصلاً.⁽¹⁾

(1) Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, **Op.Cit.**, pp 26-27



وبالنظر إلى بيانات النخبة الوزارية الإثيوبية، يتضح أنها نخبة مُثَلَّة إثنياً وإقليمياً. فعلى مدى الفترة الزمنية التي تغطيها قاعدة بيانات النخبة الوزارية والسياسية تراوحت نسبة التمثيل الإثني في النخبة الوزارية بين 60% إلى 70%. وتعني هذه النسبة أن نحو 60-70% من الجماعات الإثنية تجد تمثيلاً لها في النخبة الوزارية. وفيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي، فقد عكست البيانات مستويات أقل مقارنة بالتمثيل الإثني. وبلغ متوسط التمثيل الإقليمي في النخبة الوزارية في الفترة التي شملتها قاعدة نحو 55%.

أما على صعيد مؤشرات التوازن، فقد عكست البيانات عدم التوازن الكبير في تشكيل هذه النخبة، فمن ناحية فإن الجماعات الأكبر عدداً تحظى بمستويات أقل من التمثيل مقارنة بما هو متوقع بالنظر إلى الثقل الديمغرافي لهذه الجماعات. فعلى سبيل المثال فإن جماعة الأورومو- والتي تشكل نحو 35% من السكان- طالما حظيت بتمثيل منخفض أو تمثيل أقل من اللازم في النخبة الوزارية. وينطبق الأمر ذاته على النخبة الأمهرية. وفي المقابل فإن جماعات صغيرة مثل جماعة تيجراي، طالما حظيت بتمثيل مرتفع أو أكبر من اللازم مقارنة بثقلها الديمغرافي وينطبق ذات الأمر على بعض الجماعات الصغيرة جداً والتي تمتعت بتمثيل يفوق بصورة كبيرة ثقلها الديمغرافي. ويشير الجدول رقم (4) إلى عدم التوازن في النخبة الوزارية الإثيوبية. (1)

وفيما يتعلق بمصادر عدم التوازن، فقد يأتي من أكثر من مصدر، فمن ناحية قد يكون عدم التوازن مرجعة اختلال السلطة بين الوزراء وبعضهم البعض، كأن تتركز المناصب المركزية والمهمة في جماعات بعينها دون الأخرى، كما قد يكون مصدره عدم التناسب بين عدد المناصب الوزارية وحجم الجماعة الإثنية. (2) وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن جبهة تحرير شعب تيجراي (TPLF)- والتي استمدت نفوذها السياسي بالأساس من هيمنتها على مناصب مفصلية في الدولة خارج المناصب

(1) Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, **Op.Cit.**,p. 25

(2) Clionadh Raleigh and Daniel Wigmore Shephard, **Op.Cit.**, pp. 24-25

الوزارية⁽¹⁾-حرصت على تعزيز هيمنتها داخل النخبة الحاكمة أولاً من خلال السيطرة على وزارات رئيسية ومهمة مثل المالية والتعاون الاقتصادي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والموارد الطبيعية والزراعة. وثانياً من خلال إضعاف نفوذ الجماعات الأكبر كالأورومو والأمهرة من خلال تمكين جماعات اثنية صغيرة جداً داخل النخبة الحاكمة، محدثة بذلك خللاً وتشوهاً في بنية النخبة الحاكمة.

جدول رقم (4) التشوه وعدم التوازن في الحكومات الإثيوبية 1996-2017^(*)

الجماعة الإثنية	حجم الجماعة الإثنية ^(**)	1996	2000	2005	2010	2015	2017
أورومو	كبيرة	تمثيل منخفض (4 مناصب)	تمثيل أقل من اللازم (3 مناصب)	تمثيل منخفض (6 مناصب)	تمثيلاً أقل من اللازم (6 مناصب)	تمثيل منخفض (12 منصب)	تمثيل منخفض (10 مناصب)
أمهرا	كبيرة	تمثيل منخفض (4 مناصب)	تمثيل أقل من اللازم (4 مناصب)	تمثيل منخفض (7 مناصب)	تمثيل منخفض (7 مناصب)	تمثيل منخفض (12 منصب)	تمثيل منخفض (10 مناصب)
تيجراي	صغيرة	تمثيل مرتفع (منصبان)	تمثيل مرتفع (منصبان)	تمثيلاً أكبر من اللازم (6 مناصب)	تمثيل أكبر من اللازم (6 مناصب)	تمثيل مرتفع (6 مناصب)	تمثيل مرتفع (5 مناصب)
الشعوب والقوميات الجنوبية	معتبرة	تمثيل مرتفع (5 مناصب)	تمثيل مرتفع (4 مناصب)	تمثيل أقل من اللازم (منصبان)	تمثيل مرتفع (6 مناصب)	تمثيل متناسب (9 مناصب)	تمثيل منخفض (4 مناصب)
الصوماليين	صغيرة	تمثيل أكبر من اللازم (منصبان)	تمثيل مرتفع جداً (منصبان)	تمثيل مرتفع (منصبان)	تمثيل مرتفع (منصبان)	تمثيل أقل من اللازم (منصب واحد)	تمثيل متناسب (منصبان)

(1) وتجدر الإشارة إلى أنه منذ 1991 وحتى 2018، هيمنت أقلية التجراي على مواقع بارزة وحيوية في الجيش، والمؤسسة الأمنية، والقطاع العام والشركات المملوكة للدولة.

تابع جدول رقم (4) التشوه وعدم التوازن في الحكومات الإثيوبية 1996-2017

2017	2015	2010	2005	2000	1996	حجم الجماعة الإثنية	الجماعة الإثنية
لا يوجد تمثيل	لا يوجد تمثيل	لا يوجد تمثيل	لا يوجد تمثيل	تمثيل أكبر من اللازم (منصب واحد)	تمثيل أكبر من اللازم (منصب واحد)	صغيرة جداً	هرر
تمثيل مرتفع (منصب واحد)	تمثيل أكبر من اللازم (منصبان)	تمثيل مرتفع (منصب واحد)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	صغيرة جداً	عفر
تمثيل أكبر من اللازم (6 مناصب)	تمثيل أكبر من اللازم (6 مناصب)	تمثيل أكبر من اللازم (منصبان)	تمثيل أكبر من اللازم (4 مناصب)	تمثيل أكبر من اللازم (3 مناصب)	لا يوجد	صغيرة جداً	أخرى
41 وزير	48 وزير	31 وزير	28 وزير	20 وزير	19 وزير	إجمالي عدد الوزراء في المجلس	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات النخب الوزارية والسياسية الأفريقية المتاحة على الرابط التالي: <https://versus-erc.com/data-acped>

(*) انظر شرح مؤشر التشوه وعدم التوازن في الجدول رقم (3)

(**) انظر الفئات المختلفة لحجم الجماعات الإثنية في جدول رقم (2)

المحور الثالث: تغيرات النخبة الإثيوبية الحاكمة منذ تولي أبي أحمد السلطة في

2018

شهدت إثيوبيا في عام 2012 انتقالاً سلساً للسلطة في أعقاب وفاة ميليس زيناوي، وذلك بتولي ديسالين هايلاميريام السلطة. وينتمي ديسالين إلى الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية- أحد الأحزاب المكونة للإئتلاف الحاكم. إلا أن إثيوبيا شهدت عدداً من الأزمات السياسية التي أنهت فترة حكم ديسالين ليتولى أبي أحمد رئاسة الائتلاف الحاكم ومن ثم رئاسة الوزراء في أبريل 2018. ومع تولي أبي أحمد

الحكم، طرأت على النخبة السياسية الإثيوبية وفي القلب منها النخبة الوزارية مجموعة من التغييرات، يتعلق أولها بتراجع نفوذ النخب التجريبية في مقابل زيادة مشاركة النخب الإثنية والإقليمية الأخرى وثانيها باتاحة مجال أوسع لمشاركة النخب المعارضة، وثالثها بزيادة معدل دوران النخبة.

غير أنه وقبل تناول التغييرات في النخبة السياسية الإثيوبية بسماتها السابق الإشارة إليها، فإنه تجدر الإشارة إلى أبرز التطورات على الساحة السياسية والتي كانت بمثابة عوامل مفسرة أساسية لهذه السمات.

أولاً: عوامل التغيير في النخبة الحاكمة الإثيوبية منذ عام 2018

وتتمثل هذه العوامل في عدد من التطورات التي شهدتها إثيوبيا منذ تولي أبي أحمد السلطة منذ عام 2018. أما أول هذه التطورات فتمثلت في الانفتاح السياسي الذي شهدته إثيوبيا. فمذ صعوده إلى سدة الحكم كرئيس للوزراء، تبنى أبي أحمد حزمة من الإصلاحات السياسية. كان من ضمنها الإفراج عن المعتقلين السياسيين، دعوة الجماعات المعارضة في الخارج إلى العودة ولعب دور في الحياة السياسية من داخل إثيوبيا، تقديم ضمانات لحماية حرية الصحافة الصحافة الأمر الذي أدى إلى تقدم إثيوبيا نحو أربعين مركزاً في مؤشر حرية الصحافة، فضلاً عن إتاحة مزيد من الحرية لعمل منظمات المجتمع المدني، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية داخل إثيوبيا وهو ما أدى إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة.

وفي مقابل هذه التطورات الايجابية، شهدت إثيوبيا تصاعداً كبيراً في وتيرة الاحتجاجات والصراعات في معظم الأقاليم الفيدرالية، فقد شهدت مختلف الولايات الإثيوبية أشكالاً مختلفة من مظاهر عدم الاستقرار تراوحت بين احتجاجات ومظاهرات شعبية معبرة عن مطالب خاصة بجماعات إثنية بعينها، وبين صراعات بين الجماعات الاثنية المختلفة. وتعتبر ولاية أروميا أكثر الولايات التي شهدت تصاعداً حاداً في وتيرة الاحتجاجات الشعبية والجمهيرية المناهضة للحكومة بسبب ما أسماه المتظاهرون "تجاوزات الحكومة الفيدرالية" لاسيما في خططها الهادفة إلى تطوير المناطق المتاخمة



للعاصمة أديس أبابا والواقعة في الولاية والتي يرى المتظاهرون الأورومو أنه سيترتب عليها إضرار بمصالح وسبل عيش المزارعين الأورومو لصالح المستثمرين. فضلاً عن ذلك عبر المتظاهرون عن غضبهم بسبب تفشي الفساد، وتردي مستويات المعيشة وارتفاع مستوى الأسعار. ولم تخل المظاهرات من أبعاد إثنية تمثلت في تنديد المتظاهرين باستمرار احتكار النخبة التيجرية للسلطة في إطار الائتلاف الحاكم. وعلى عكس المظاهرات والاحتجاجات التي اجتاحت ولاية أوروميا في الفترة من 2015 إلى 2018 والتي تركزت في معظمها في القري والمناطق الريفية، فقد امتدت أعمال العنف المصاحبة للمظاهرات في عام 2019 إلى المدن والمراكز الحضرية لاسيما تلك التي تتميز بتنوع في تركيبها الإثنية.

بيد أن الاحتجاجات والمظاهرات لم تكن الشكل الوحيد للصراعات التي شهدتها منذ 2015، إذ ظهرت صراعات بين مختلف الجماعات الإثنية تتعلق بحدود الولايات المكونة للاتحاد الفيدرالي الإثيوبي. فعلى سبيل المثال اندلع صراع بين الأمهرا والتيجراي حول منطقتي "ويلكيت" و"رايا"، وهما منطقتين يعتقد قادة الأمهرا بأن جبهة تحرير شعب تيجراي ضمتها في بدايات التسعينيات، بل وشجعت المواطنين المنتمين إلى قومية تيجراي على الانتقال إليهما بهدف تغيير التركيبة الديمغرافية فيهما. أما التيجريين من جانبهم فيروا أن وضعية هاتين المنطقتين يمكن أن تتحدد على أساس حق تقرير المصير الذي يقرره المقيمون حالياً في المنطقتين وليس هؤلاء الذين غادروهما قبل ثلاثة عقود.⁽¹⁾ ولم تكن ولاية الشعوب والقوميات الجنوبية بعيدة عن هذه الصراعات، إذ تصاعدت في الولاية مطالبات جماعة سيداما Sidama وهي أكبر الجماعات الأثنية في الولاية- بممارسة حقهم الدستوري بإجراء استفتاء لإنشاء ولاية

(1) International Crisis Group, 'Bridging the Divide in Ethiopia's North', **Crisis Group Africa Briefing N°156**(Brussels: International Crisis Group, 12 June 2020) pp. 3-6

جديدة.⁽¹⁾ وقد جرى التصويت بالفعل في نوفمبر 2019، وانتهى لصالح إنشاء ولاية فيدرالية جديدة. إضافة إلى ذلك تصاعد الصراع بين الأمهرا من جانب والأورومو من جانب آخر، والذي أخذ عدة أشكال منها أعمال عنف داخل الجامعات، فضلاً عن الهجوم على دور العبادة من كنائس ومساجد، الأمر الذي أثار المخاوف من تحويل التنافس السياسي إلى تنافس طائفي أو ديني.

أما أبرز التطورات، والتي انعكست بشكل واضح على النخبة الحاكمة الإثيوبية، فقد تمثلت في حل الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية وهو الائتلاف الحاكم الذي هيمن على الحياة السياسية الإثيوبية منذ 1991. وقد ترتب على حل الجبهة فقدان جبهة تحرير شعب تيجراي نفوذها باعتبارها المكون الأكثر نفوذاً داخل الائتلاف الحاكم. وقد نُظر إلى خطوة حل الائتلاف الحاكم بحسبانه يهدف إلى تفكيك هيمنة جبهة تحرير شعب تيجراي على الهياكل السياسية والعسكرية والمالية للدولة.

ومنذ وصوله إلى السلطة طرح أبي أحمد مناقشة مسألة دمج الأحزاب المكونة للجبهة الديمقراطية الثورية، وبالفعل في نوفمبر 2019 وافقت اللجنة التنفيذية للجبهة ثم مجلس الجبهة على دمج الأحزاب الأربعة المكونة له في حزب واحد هو "حزب الإزدهار". إضافة إلى ذلك انضمت خمسة أحزاب أخرى هي الأحزاب الحاكمة في ولايات العفر، بني شنقول، جامبيلا، هرر، وولاية الصومال وهي الأحزاب التي كانت تُعتبر حليفة للائتلاف الحاكم ولكنها لم تكن جزءاً منه.⁽²⁾

(1) يبلغ تعداد جماعة Sidama نحو الثلاثة ملايين نسمة وهي جزء من الجماعات التي تقطن إقليم الشعوب والقوميات الجنوبية، وتقارن الجماعة نفسها بجماعات أقل عدداً مثل هرر الذي يبلغ تعدادها نحو 200 ألف نسمة ورغم ذلك حصلت على إقليم خاص بها انظر في ذلك:

- Yonatan Fessha, "Ethiopia: Whatever Happens, Sidama Needs Negotiations", In **African Arguments**, 31/7/2019. Available at: <https://africanarguments.org/2019/07/31/ethiopia-whatever-happens-sidama-needs-negotiations/>

(2) انظر في ذلك:



ووفقاً للوائح المنظمة لعمل الحزب، فإن التغيير الأساسي يتمثل في وجود مؤتمر وطني يقوم مباشرة بانتخاب ممثلي الحزب في اللجنة المركزية. ويمثل هذا الانتخاب المباشر اختلافاً كبيراً عن النمط السابق للاتلاف الحاكم والذي كان مجلسه يتكون من مائة وثمانين عضواً بواقع خمسة وأربعين عضو عن كل حزب من الأحزاب الأربعة التي كونت الجبهة. فضلاً عن ذلك فإن القيادة الوطنية للحزب الجديد هي التي ستقوم بترشيح رؤساء فروع الحزب في الولايات الإثيوبية. ومن شأن هذا الدمج الابتعاد عن نمط مشاركة السلطة القائم على تقاسم السلطة على أساس إثني formal ethnic power-sharing. فعلى عكس النظام القديم والقائم بالأساس على أحزاب إثنية تحكم الولايات الفيدرالية التي ينتمي الغالبية العظمى من سكانها لهذه الجماعات الإثنية، فإن الحزب الجديد سوف يفتح عضوية الأفرع في الولايات أمام الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الإثني.⁽¹⁾

وقد تباينت ردود أفعال النخب الحزبية في الأحزاب الأربعة الأساسية المكونة للاتلاف الحاكم السابق. فعلى صعيد النخبة الأمهرية، فقد رحبت قيادات الحزب الديمقراطي لأمهرا وكذا أحزاب المعارضة الأمهرية -حتى تلك التي تصنف باعتبارها أحزاباً قومية إثنية- بخطوة الدمج معتبرينها خطوة مهمة في التخلي عن نظام "الفيدرالية الإثنية" وما سيترتب عليه من تقليص نفوذ جماعة تيجراي في المؤسسات الفيدرالية.⁽²⁾

- International Crisis Group, 'Keeping Ethiopia's Transition on the Rails', Africa Report N°283 (Brussels: International Crisis Group, December 2019) p.10

- الأحزاب التي انضمت لحزب الازدهار هي: حزب أورومو الديمقراطي، الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية، حزب أمهرا الديمقراطي، الحزب الديمقراطي للشعب الديمقراطي الإثيوبي، الحزب الديمقراطي لعفر، الحركة الديمقراطية لشعب جامبيلا، الحزب الديمقراطي لبني شنجول جوميز .

(1) International Crisis Group, "Keeping Ethiopia's Transition on the Rails".

Op.Cit., pp 10

(2) Ibid, p. 11

أما قيادات الحزب الديمقراطي لأورومو فقد أيدت رسمياً خطة أبي أحمد غير أن ثمة إشارات تدل على بعض التحفظات داخل الحزب. فعلى سبيل المثال، عارض Lemma Megersa⁽¹⁾ الخطوة مبرراً رفضه للحزب الجديد لاعتبارات جوهرية واجرائية. وعلى الرغم من معارضته لقرار إنشاء الحزب فقد صرح Lemma بأنه باق في الحزب الجديد وسيواصل نضاله من الداخل ما لم يتم "إخراجه"⁽²⁾. وتجدر الإشارة إلى أن معارضة Lemma لأبي أحمد تحمل دلالات واضحة بالنظر إلى دوره الحاسم في وصول أبي أحمد للسلطة. إذ ساهم بوصفه رئيساً سابقاً لإقليم الأورومو في قيادة أوساط الاصلاحيين داخل الائتلاف الحاكم وألقى بثقله كاملاً خلف الاحتجاجات والمظاهرات الأمر الذي ساهم في تسريع وتيرة إنهاء إدارة ديسالين هايلاماريام.

وعلى صعيد الحركة الديمقراطية الممثلة للقوميات الجنوبية، فقد أيدت الخطوة وشددت على ضرورة إلتزام الحزب بما يعرف بالفيدرالية متعددة القوميات multinational federation. كما أيد مصطفى عمر رئيس ولاية الصومال وأحد حلفاء رئيس الوزراء أبي أحمد عملية الدمج. وتجدر الإشارة إلى مصطفى عمر طالما انتقد نظام الفيدرالية الإثنية، منتقداً ما أسماه "بلقنة اثيوبيا" من خلال منح الولايات استقلالية في مسألة إدارة الشؤون الأمنية معتبراً أن هذا يمثل خطأ تاريخياً. ووصف مصطفى عمر نظام الجبهة الديمقراطية الثورية بأنه ليس فيدرالياً ولا ديمقراطياً وأنه يحمل الوصفين من الناحية "الشكلية" فحسب، وأن الحكومة الإثيوبية في ظل نظام

(1) هو وزير الدفاع والرئيس السابق لولاية أوروميا، كما أنه كان نائب رئيس حزب أورومو الديمقراطي وهو الحزب الحاكم في أوروميا. ويعد من أهم الشخصيات السياسية التي ناضلت وبقوة لتحجيم نفوذ جبهة تحرير تيجراي في الحكومة الفيدرالية من خلال ما أطلق عليه فريق ليما ويحظى بشعبية في أوساط القوميين الأورومو. وهو أيضاً حليف قوي لأبي أحمد وسبق أن صرح انه لا يمكن أن يفرقهما إلا الموت. انظر في ذلك:

- Worku Aberra, "Lemma's disunity drug" In **Ethiopia Insight**, 17 December 2019

(2) 'Selling Prosperity party to the Oromo is Abiy's greatest challenge'. **TheAfrica Report**, December 31, 2019



الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة كانت حكومة موحدة وغير ديمقراطية تسيطر عليها جبهة تحرير شعب تيجراي، ما يعني أن الإثيوبيين المنتمين إلى ولايات مثل العفر وبني شنقول والصومال وجامبيلا لا يمكنهم أن يطمحوا في أن يكون رئيس الوزراء من بينهم.⁽¹⁾

أما قائمة المعارضين فقد جاء على رأسها جبهة تحرير شعب تيجراي وغيرها من مؤيدي الفيدرالية الاثنية والذين يرون أن هذا الدمج إنما هو خطوة على طريق تفكيك النظام. ويرى المعارضون أن الفيدرالية الاثنية هي المدافع عن إثيوبيا من تاريخ يتميز بالمركزية القسرية والهيمنة الثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن النخبة الحزبية في جبهة تحرير شعب تيجراي قد عارضت الدمج في اجتماع اللجنة التنفيذية للإئتلاف الحاكم، كذلك أبدت النخبة التيجرية اعتراضات على الإجراءات التي تم اتباعها لإقرار عملية الدمج. فقد انتقد Getachew Reda القيادي في جبهة تحرير شعب تيجراي الاجراءات قائلاً "أن أبي أحمد لم يتبع الاجراءات السليمة في تأسيس الحزب وأن قرار دمج الأحزاب الفرعية في الائتلاف لتشكيل حزب موحد قرار خاطيء وغير ديمقراطي".⁽²⁾ ولعل مخاوف قومية تيجراي من عملية الدمج مفهومة بالنظر إلى ما تمثله من تحرك باتجاه نظام الأغلبية majoritarian politics وهو ما سيكون حتماً لصالح الأمهرا والأورومو، وهي الجماعات الإثنية الأكثر عدداً في إثيوبيا. بيد أن المعارضة لم تأت فقط من أوساط التيجراي، فالقوميين من الاثنيات المختلفة مثل الأورومو يؤيدون ما يتيح نظام الفيدرالية الإثنية من استقلالية للولايات الاثنية فضلاً عن إمكانية انفصال هذه الولايات.⁽³⁾

حاصل القول أن قرار دمج الأحزاب المكونة للجبهة الديمقراطية الثورية، وإنشاء حزب الازدهار شكل مقدمة لتغيرات كبيرة في تحالفات القوى السياسية وأن هذا التغيير

(1) Worku Abera, **Op.Cit.**

(2) Shall Prosperity party realize a more democratic, developed Ethiopia?
Walta Info. December 19, 2019

(3) International Crisis Group, Keeping Ethiopia's Transition on the Rails.
Op.Cit., pp 11-12

الجوهري في تحالفات القوى انعكست أصدائه على تركيبة النخبة الوزارية الإثيوبية في عهد أبي أحمد. فقد استهل أبي أحمد حكمه الذي بدأ في إبريل 2018، بتغييرات كبيرة في النخبة الحاكمة وذلك من خلال إجرائه لعدد من التعيينات الجديدة في المناصب المفصلية والمهمة في الدولة. ويُعتبر توزيع المناصب السياسية آلية مهمة لتعزيز سلطة النظام الحاكم الجديد. فمن ناحية تتيح التعيينات الجديدة في المناصب المهمة استبدال النخب القديمة التي تتمتع بروابط قوية مع النظام الحاكم السابق ومن ثم كسر شبكات العلاقات القديمة التي يمكن للنظام القديم استخدامها للسيطرة على المؤسسات المهمة. ومن ناحية ثانية، تتيح هذه التعيينات لرئيس الوزراء الجديد بناء شبكة نفوذه الخاصة إما من خلال ملء الوظائف القيادية المهمة بالموالين والمؤيدين- في حال كان الهدف من التعيينات إحكام قبضة النظام على هياكل الحكم ومؤسساته، أو ملئها بالخبراء- إذا كان الهدف تبني سياسات وتوجهات جديدة للدولة-.

ثانياً: ملامح التغيير في النخبة الحاكمة الإثيوبية منذ عام 2018

وقد انعكست التغييرات السابق للإشارة إليها على سمات النخبة الحاكمة في عهد رئيس الوزراء أبي أحمد، والتي نتناولها بقدر من التفصيل فيما يلي.

السمة الأولى: تراجع نفوذ النخب التجريبية في مقابل زيادة مشاركة النخب الإثنية

والإقليمية الأخرى

اتسمت النخبة الوزارية في عهد أبي أحمد بتزايد مشاركة النخب الإثنية والإقليمية لاسيما تلك التي عانت من تهميش واضح إبان حكم الجبهة الديمقراطية الثورية. وتؤيد قاعدة بيانات علاقات القوة الإثنية (EPR) هذه الملاحظة، إذ يشير الجدول رقم (5) إلى التحول في أنماط مشاركة النخب الإقليمية في التشكيل الوزاري في الفترة من 1996-2021. فعلى سبيل المثال، تحولت النخب الأوروبية والأمهرية من شركاء ثانويين في عهد الجبهة الديمقراطية الثورية إلى شركاء رئيسيين في ظل الائتلاف الحاكم الجديد. كما عكست التشكيلات الوزارية في عهد أبي أحمد مشاركة أوسع لنخب سبق وعانت تمييزاً أو تهميشاً في عهد الائتلاف الحاكم السابق، مثلما هو الحال للنخب السياسية من العفر، وهرر، وبنبي شنجول والصوماليين.



جدول رقم (5) أنماط مشاركة النخب الإقليمية في السلطة التنفيذية
خلال الفترة من 1996-2021

الفترة الثانية 2020-2021	الفترة الأولى 1996-2019	النخبة الإقليمية
شريك رئيسي في السلطة	شريك ثانوي في السلطة(*)	أورومو
شريك رئيسي في السلطة	شريك ثانوي في السلطة	أمهرا
تعاني التمييز	شريك رئيسي في السلطة(**)	تيجراي
شريك ثانوي في السلطة	عديم السلطة powerless(***)	بني شنقول-جوميز
شريك ثانوي في السلطة	عديم السلطة powerless	هرر
شريك ثانوي في السلطة	تعاني التمييز(****)	عفر
شريك ثانوي في السلطة	2013-2019	الشعوب الجنوبية الأخرى
	شريك ثانوي في السلطة	
عديم السلطة	تعاني التمييز	سيداما
شريك ثانوي في السلطة	تعاني التمييز	الصوماليين

المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات علاقات القوة الإثنية (EPR)

Manuel Vogt, Nils-Christian Bormann, Seraina R'uegger, Op.Cit.

(*) شريك ثانوي: أعضاء هذه الجماعات لديهم تمثيل في المناصب الثانوية في الحكومة.

(**) شريك رئيسي: أعضاء هذه الجماعات يتمتعون بنفوذ سياسي من خلال أدوارهم في المناصب العليا في السلطة

(***) عديم السلطة: أعضاء هذه الجماعات لا يتمتعون بسلطة سياسية في اتخاذ القرار على المستوى الرسمي ولكن لا يوجد تمييز مقصود ضدهم.

(****) التمييز يعني أن أعضاء هذه الجماعة يتعرضون لتمييز مقصود ومتعمد لاستبعادهم من السلطة، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي

ويعد التشكيل الوزاري لعام 2018، نموذجاً لهذه السمة، ففي هذا التشكيل تولت Muferiat Kamil المنتمية إلى الشعوب والقوميات الجنوبية وزارة السلام وهي وزارة رئيسية بالنظر إلى كونها الوزارة التي انتقلت إليه اختصاصات وزارة الشؤون الفيدرالية. كما تولى Ahmed Shide من ولاية الصومال حقيبة المالية، وتولت Aisha Mohammed Mussa من حزب عفر القومي الديمقراطي (ANDP) وزارة التنمية الحضرية والتنشيد بعدما تولت وزارة الدفاع لفترة محدودة. (1) وتتسق هذه الاختيارات والتعيينات مع ما أعلنته إدارة أبي أحمد من رغبتها في توسيع القاعدة الإثنوسياسية للتحالف من خلال ضم وزراء ينتمون للجماعات الاثنية التي همشها النظام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوسع لم يشمل فقط التعيينات الوزارية، بل امتد لمختلف المناصب الأخرى، فعلى سبيل المثال تولى Adan Farah المنتمي إلى الجماعة الصومالية منصب نائب رئيس حزب الازدهار. (2) وهو الأمر الذي احتقى به رئيس ولاية الصومال مصطفى عمر الذي عبّر في تغريده له عن سعادته بهذا التعيين قائلاً: "أن الشعب الصومالي في إثيوبيا عاش ليرى ابناً لهم من الاقليم يُنتخب نائباً لرئيس

(1) Jos Meester, Guido Lanfranchi and Tefera Negash Gebregziabher, A Clash of Nationalisms and the remaking of the Ethiopian State: The Political Economy of Ethiopia's Transition. Netherlands Institute of International Relations. CRU Report. April 2022. p. 36. وانظر ايضاً:

- Africa News, Ethiopia's Minister of Peace: The Country's most Powerful women, 17th October 2018. Available at: [Ethiopia's Minister of Peace: the country's most powerful woman? | Africanews](#). Accessed on April 1st 2023
- Reuters, Ethiopia's PM names Ahmed Shide as new Finance Minister, 16th October 2018. Availble at: [Ethiopia's PM names Ahmed Shide as new finance minister | Reuters](#) 2018. Accessed on April 1st 2023.

(2) Jos Meester, **Op.Cit**, p. 36.



الحزب الحاكم"، وتابع أن هذا الأمر "لم يكن متصوراً في السابق، إذ كان يُنظر إلى الصوماليين باعتبارهم غير قادرين على فهم الديمقراطية الثورية".⁽¹⁾

ولم يمنع التوسع في الائتلافات الوزارية أبي أحمد من تعيين عدد من النخب الأوروبية الموثوق بها في مناصب وزارية بل وفيدرالية مهمة، فعلى سبيل المثال تم تعيين Lemma Megersa وزيراً للدفاع، وBerhanu Tsegaye كمدعي عام وAdnech Abebe وزيراً للعائدات، وهو ما ترجمه البعض بإعتباره استبدالاً لهيمنة تيجراي إبان عهد ميليس زيناوي بهيمنة الأورومو من مؤيدي أبي أحمد.⁽²⁾

وجدير بالذكر أن مشاركة النخب الإقليمية بدأت في الفترة التي سبقت وصول أبي أحمد للحكم، فقد كان ترشيحه لتولي رئاسة الجبهة الديمقراطية الثورية خلفاً لديسالين هايلاميريام، نتيجة لتنسيق بين النخب السياسية الأمهرية والأورومية الذين نجح لأول مرة في التفوق على النخب التيجرية وكسر هيمنتها على الائتلاف الحاكم بوصول مرشح من الأورومو لهذا المنصب المهم.⁽³⁾ وقد استتبع تزايد تمثيل النخب الأوروبية والأمهرية وغيرها من الجماعات الاثنية والإقليمية، تراجع نفوذ النخب التيجرية. فبوصول أبي أحمد السلطة، بدأت مشاركة قومية تيجراي في المناصب الوزارية في التآكل بصورة ثابتة. ففي أول تعديل وزاري في 2018، لم يكن للتيجراي سوى منصبتين أحدهما في وزارة رئيسية وهي التجارة والصناعة والثانية أقل أهمية وهي المرأة والطفل والشباب. غير أنه وعلى خلفية حل الائتلاف الحاكم وإنشاء حزب الازدهار، أطاح أبي أحمد بآخر وزيرين في التشكيل الوزاري، ليخلو لمجلس وزراء من رموز جبهة تحرير

(1) Ethiopia's PM Ahmed coronates as ruling party's president. 13-3-2022. Available at: [Ethiopia's PM Ahmed coronated as ruling party's president \(garoweonline.com\)](http://Ethiopia's PM Ahmed coronated as ruling party's president (garoweonline.com)). Accessed on April 1st 2023

(2) Hone Mandefro, 'Old Habits die hard', **Ethiopia Insight**, July 4th 2019. Available at: [Old habits die hard - Ethiopia Insight \(ethiopia-insight.com\)](http://Old habits die hard - Ethiopia Insight (ethiopia-insight.com)). Accessed April 1st 2023.

(3) International Crisis Group, 'Toward an End to Ethiopia's Federal- Tigray Feud', **Crisis Group Africa Briefing No.160** (Brussels: Crisis Group International, 14th August 2020), pp. 2-6

تيجراي لأول مرة منذ وصول الجبهة الثورية للحكم في بداية التسعينيات.⁽¹⁾ ولدحض اتهامات باستبعاد جماعة تيجراي من السلطة، حرص أبي أحمد على تعيين عضو سابق منشق عن جبهة تحرير تيجراي وهو Abraham Belay في منصب وزير التطوير والتكنولوجيا ثم وزارة الدفاع.²

بيد أن تراجع نفوذ جماعة تيجراي في السلطة كان له مؤشرات تجاوزت النخبة الوزارية، إذ تمت الإطاحة بعدد من المسؤولين الكبار المنتمين لجبهة تحرير شعب تيجراي لاسيما في قطاعي الأمن والاستخبارات. هذا فضلاً ملاحقة العديد من الوزراء والمسؤولين السابقين بتهم تتعلق بسوء استغلال السلطة والفساد. فعلى سبيل المثال أصدر النائب العام مذكرات اعتقال بحق الرئيس السابق للمخابرات الوطنية Getachew Assefa وهو عضو المكتب السياسي لجبهة تحرير التيجراي. كما تضمنت قائمة من تمت ملاحقتهم العديد من القيادات الأخرى، على خلفية ضلوع بعضهم في تذكية الصراعات الإثنية في مختلف الأقاليم على نحو ما صرح مسئولون في الحكومة الفيدرالية.

فضلاً عن ذلك ومن ضمن الاستراتيجيات التي اتبعتها أبي أحمد لعزل النخب التيجرية إعادة هيكلة وتنظيم بعض المؤسسات لتصبح تابعة مباشرة لرئيس الوزراء. ففي عام 2018، تم نقل مسئولية تأمين وحماية كبار المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء إلى جهاز جديد وهو الحرس الجمهوري يتبع رئيس الوزراء بشكل

(1) Despite objections PM Abiy removes one of the remaining two TPLF members from his cabinet. **Addis Standard, January 22, 2020.** Available at [News: Despite objections PM Abiy removes one of the remaining two TPLF members from his cabinet - Addis Standard](#) Accessed on April 1st 2023

(2) Jos Meester, Guido Lanfranchi and Tefera Neg ash Gebregziabher, **Op.Cit.**, p. 37



مباشر. ويعني هذا نقل هذا الاختصاص الدقيق من المخابرات الوطنية والتي كانت واحدة من الجهات التي تهيمن عليها جبهة تحرير شعب تيجراي.⁽¹⁾

السمة الثانية: فتح المجال أمام النخب المعارضة

فعلى عكس النخبة الحاكمة في ظل الجبهة الديمقراطية الثورية التي اتسمت بأنها "نخبة حاكمة من داخل النظام" على نحو ما ناقشنا آنفاً، فقد أتاحت الإصلاحات التي قام بها أبي أحمد الفرصة أمام عودة المعارضين السياسيين من الخارج، كما أعطتهم نفوذاً متصاعداً في الحياة السياسية الإثيوبية. فعلى سبيل المثال، أدى الانفتاح السياسي إلى عودة قيادات جبهة تحرير أورو مو (OLF) إلى اثيوبيا في أغسطس 2018. وفي إقليم أمهرا، استغلت المعارضة الانفتاح السياسي لتأسيس حزب جديد يقدم نفسه باعتباره مدافعا عن مصالح وحقوق الأمهرا وهو الحركة الوطنية للأمهرة (NaMA)⁽²⁾. وفي أعقاب الانتخابات العامة في 2021، والتي فاز فيها الحزب بخمسة مقاعد في الهيئة التشريعية على المستوى الفيدرالي⁽³⁾، أصبح رئيس الحزب Belete Molla Getahun وزيراً للتكنولوجيا والابتكار ليصبح واحداً من ثلاثة شخصيات معارضة ضمها التشكيل الوزاري لأول مرة في تاريخ إثيوبيا⁽⁴⁾. أما المناصب الأخرى التي شغلها أحزاب المعارضة فهي منصب وزير التعليم من حزب مواطنين إثيوبيين من

(1) *Ibid.*, P.29

(2) National Movement of Amhara

(3) Africa Report, Ethiopia: Key Players in the Amhara Network, 14 September 2022. Available at [Ethiopia: Key players in the Amhara network \(theafricareport.com\)](https://theafricareport.com). Accessed April 1st 2023

[Ethiopia: Key players in the Amhara network \(theafricareport.com\)](https://theafricareport.com)

(4) Africa Report, Ethiopia: Is Abiy's New Cabinet a Means to reset the Country or Grab Power, 11 October 2021. Available at: [Ethiopia: Is Abiy's new cabinet a means to reset the country or grab power? \(theafricareport.com\)](https://theafricareport.com) Accessed on April 1st 2023

Africa Report, Ethiopia: Key Players in the Amhara Network, **Op.Cit**

أجل العدالة الاجتماعية (EZEMA) إضافة إلى وزير الثقافة والرياضة المنتمي لجبهة تحرير أرومو.⁽¹⁾

السمة الثالثة: سرعة معدل دوران النخبة الحاكمة

ويعد فيلفريدو باريتو Volfredo Pareto أحد منظري اقتراب النخبة الذين تناولوا مسألة دوران النخبة elite circulation، فقد أكد أن التاريخ الإنساني ما هو إلا تاريخ دوران النخب وذلك "بصعود نخبة ما وأفول نخبة أخرى"، بما يشبه صعود الإمبراطوريات وأفولها. كما أشار باريتو إلى معنى آخر لدوران النخبة، باعتباره العملية التي يتم بمقتضاها ضم عناصر جديدة إلى النخبة الحاكمة وذلك من أوساط الطبقات الأدنى في المجتمع. أما ميلز Mills فقد عني بحركة أفراد النخب بين الدوائر المختلفة.⁽²⁾ وبهذا المعنى فإن دوران النخبة يعني أمراً من اثنين، إما استبدال الأفراد الذين يحتلون مناصب عليا في السلطة بأفراد آخرين، أو تنقل أفراد النخبة بين المناصب المختلفة. وبينما يحدث دوران النخبة بشكل تدريجي في بعض السياقات، فقد يتم في سياقات أخرى بشكل مفاجئ وسريع.

وقد اتسمت النخبة الإثيوبية بسرعة معدل دورانها في عهد أبي أحمد. فعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه فقد تراجع نفوذ النخبة التجيرية لصالح تعاضم نفوذ النخب الإثنية والإقليمية الأخرى. فضلاً عن ذلك، فخلال العمر القصير للتحالف الجديد بقيادة حزب الازدهار، أجرى رئيس الوزراء تغييرات في المنظومة الأمنية ثلاث مرات، كما تم تغيير

(1) Ezema: Ethiopian Citizens for Social Justice, NaMA: National Movement of Amhara, OLF Oromo Liberation Front,

وتجدر الإشارة إلى أن الوزير المنتمي لجبهة تحرير أرومو هو من فصيل صغير منشق عن الجبهة التي تعارض في مجملها التحالف الحاكم. انظر في ذلك:

Africa Report, Ethiopia: Is Abiy's New Cabinet a Means to reset the Country or Grab Power, **Op.Cit**

(2) Trygve Gulbrandsen, Elites in Egalitarian Society: Support for the Nordic Model, (Oslo, Palgrave MacMillan, 2019), pp. 79-80



المدراء التنفيذيين لتسع شركات من إجمالي اثنتي عشرة شركة مملوكة للدولة. أما على صعيد التغييرات الوزارية فقد أجرى أبي أحمد سبعة تغييرات وزارية، وهو معدل لافت بالنظر إلى الإيقاع البطيء لدوران النخبة الوزارية في عهد الجبهة الديمقراطية الثورية.⁽¹⁾

غير أن هذا التغيير، لم يمنع من استمرار بعض النخب القديمة من الدائرة الداخلية للجبهة الديمقراطية الثورية، والذين يعد استمرارهم شكلاً من أشكال الحفاظ على نمط التحالفات الموسعة التي تبنتها الجبهة كركيزة لكسب تأييد مختلف الجماعات الإثنية والإقليمية. ففي التشكيل الوزاري الأول لأبي أحمد والذي شمل 29 وزيراً، استمر 19 وزيراً في التشكيل الوزاري، بعضهم استمر في تولي نفس الحقبة الوزارية (13 وزيراً)، وتسلم بعضهم حقائب وزارية جديدة (6 وزراء)، فيما دخل عشرة وزراء جدد التشكيل الوزاري.⁽²⁾

ويعد استمرار ديميكي ميكونين Demeke Mekonnen، أحد أعضاء الدائرة الداخلية وأحد أعضاء نخبة أمهرة البارزين مثلاً دالاً على هذا الأمر. فقد سبق وترأس ميكونين الحركة الوطنية الديمقراطية لأمهرا (ANDM) وذلك في الفترة من 2010-2019، وكان نائباً لرئيس الجبهة الديمقراطية الثورية حتى تم حلها في 2019. وفي ظل النظام الجديد فقد شغل منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الائتلاف الحاكم الجديد، كما يترأس ميكونين اللجنة المنوط بها التفاوض مع جبهة تحرير شعب تيغراي.⁽³⁾

(1) Jos Meester, Guido Lanfranchi and Tefera Negash Gebregziabher, **Op.Cit.**, p. 24-25

(2) Ethiopia PM Names new cabinet, Urges Accountability. Xinhua News Agency. April 19th, 2018. (Website)

من ضمن هؤلاء الذين تغيرت حقائبهم الوزارية تولي وزير الدفاع وزارة المواصلات، وتولي وزير التعدين في التشكيل السابق وزارة الدفاع في التشكيل الجديد.

(3) Africa Report, Ethiopia: Key Players in the Amhara Network, **Op.Cit.**

خاتمة:

تعد دراسة النخبة السياسية مدخلاً مهماً من مداخل دراسة النظم السياسية. وإزاء الندرة في دراسات النخبة السياسية في أفريقيا بوجه عام وفي إثيوبيا بوجه خاص انصرفت هذه الدراسة إلى بحث الاستمرارية والتغير في النخبة السياسية الإثيوبية بين مرحلتين هما مرحلة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية والمرحلة التي تلتها منذ تولي أبي أحمد في ابريل 2018. وركزت الدراسة على النخبة الوزارية نظراً لتوفر بيانات متصلة يمكن مقارنتها واستخلاص نتائج منها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتعلق بطبيعة النخبة الوزارية من حيث تركيبية النخبة، ومعدل دورانها فضلاً عن البعد الإثني والإقليمي في هذه النخبة. ففي عهد الجبهة الديمقراطية الثورية، اتسمت النخبة الوزارية بأنها نخبة حزبية حاکمة. كما اتسمت ببنائها واستمراريتها أو بعبارة أخرى اتسمت بمعدل بطيء لدورانها. وفي إطار علاقة النخبة بالأبعاد الإثنية والإقليمية، فقد خلصت الدراسة إلى أن النخبة الإثيوبية إبان عهد الجبهة الديمقراطية الثورية كانت نخبة ممثلة إثنيا وإقليمياً ولكنها عانت من مستويات كبيرة من عدم التوازن داخلها.

بيد أنه منذ صعود أبي أحمد إلى سدة الحكم فقد شهدت النخبة الوزارية توسعاً نحو مزيد من التمثيل والتوازن بضمها نخباً إثنية وإقليمية سبق وعانت من التهميش، إلا أنها عكست في نفس الوقت تراجعاً في نفوذ النخب التجريبية. فضلاً عن انفتاح النخبة الوزارية في عهد أبي أحمد أمام مشاركة المعارضة. وعلى صعيد دوران النخبة، فعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية منذ تولي أبي أحمد الحكم إلا أنه يمكن القول بزيادة معدل دوران النخبة مقارنة بمرحلة الجبهة الديمقراطية الثورية.

أما على صعيد الاستمرارية، فقد كشفت الدراسة إلى أنه على الرغم من تبني أبي أحمد لمقاربات تركز على الهوية الإثيوبية الجامعة التي تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية، فإن الانتماءات الإثنية والإقليمية لأعضاء النخبة لا تزال تحمل دلالة مهمة،



وأن التحالفات بين النخب الإثنية والإقليمية لا تزال تشكل آلية من آليات دعم شرعية النظام.

وبينما ركزت الدراسة على النخبة الحاكمة فقط، إلا أنها تفتح الباب أمام دراسات أخرى تركز على النخبة السياسية بمعناها الواسع كما تفتح الباب أمام دراسات تبحث في علاقة النخب السياسية بالنخبة الاقتصادية لاسيما في ضوء ايدولوجية الائتلاف الحاكم السابق التي أوجدت ذراعاً اقتصادياً للنخبة السياسية من خلال الشركات المملوكة للدولة والتي هيمن عليها الائتلاف الحاكم السابق، ومآلات هذه العلاقة في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة لنظام أبي أحمد.

